الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية

(2033- 2025)

المحتويات

خلفية الاستراتيجيةوأهداف تحديثها 3

منهجية إعداد الإستراتيجية 6

مفهوم الحماية الاجتماعية والفئات المستهدفة 10

مفهوم الحماية الاجتماعية 11
الفئات المستهدفة 12

محاور الإستراتيجية 13

حالة القطاع وأهم إنجازات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019–2025 15

حالة محور "كرامة": المساعدات الاجتماعية 16
حالة محور "تمكين": الخدمات الاجتماعية 19
حالة محور "فرصة": تعزيز العمل اللائق والضمان الاجتماعي 22
حالة محور "صمود": تعزيز الاستجابة للأزمات والصدمات 25

المكونات الإستراتيجية 29

الرؤية 29
الغاية الإستراتيجية 34
الأهداف الكلية للاستراتيجية المحدثة 35
نظرية التغيير 35
المخرجات بعيدة المدى للاستراتيجية 38
المخرجات متوسطة المدى والنتائج 38
محور "كرامة" 38
محور "تمكين" 42
محور "فرصة" 49

ممكنات الاستراتيجية 54

التقاطعات الاستراتيجية مع الرؤى الوطنية وأهداف التنمية المستدامة 64

الإطار العام للمتابعة والتقييم 66

خلفية الاستراتيجية وأهداف تحديثها

شهد قطاع الحماية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية تطوّرًا ملحوظًا خلال العقود الماضية، إذ كان الأردن سبّاقًا في تبني نهج متكامل يهدف إلى تعزيز الحماية الاجتماعية وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية المستجيبة لمختلف احتياجات وأولويات الفئات الأكثر حاجة في المجتمع بما فيها الرجال، والنساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، فمنذ ثلاثينيات القرن الماضي، تمثلت بدايات القطاع في تأسيس نظام الصحة العام، ونظام فريضة الزكاة خلال الفترة بين (1930 -1950)؛ مما شكّل نواة أولى للتكافل الاجتماعي.

وفي الفترة الممتدة مِن (1951 – 1960)، تم إرساء تأمين التقاعد للقطاع العام، إلى جانب إصدار قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، كما بدأ دعم السلع الأساسية، كالقمح والسكر منذ عام 1960، وذلك بهدف ضمان الأمن الغذائي للفئات الأكثر حاجة. أما خلال الفترة من 1961 حتى 1980، فقد شهد القطاع تطوُّرًا ملحوظًا، إذ أُنشِئ نظام التعليم العام، والتأمين الصحي، ومؤسسة الإسكان، ثمّ تلا ذلك إقرار قانون العمل، وتأمين التقاعد للقطاع الخاص، بالإضافة إلى تأسيس صندوق الزكاة، وصندوق التنمية والتشغيل. وفي الفترة ما بين 1981 -2000 أُسِّس صندوق المعونة الوطنية بوصْفه أحد أبرز أدوات الدعم النقدي المباشر، وتوسعت منظومة الحماية بإطلاق شبكة الأمان الاجتماعي، وبرامج التغذية المدرسية، وبرامج الإسكان التي تستهدف ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

ومع دخول الألفية الجديدة، تسارعت وتيرة التطوير، ففي عام 2002 اعتُمِدَت استراتيجية لمكافحة الفقر، فتمّ العمل على توفير بيانات رسمية للفقر، وإنشاء تأمينات اجتماعية إضافية، وصندوق دعم الطالب، ممّا عكس توجه الدولة نحو تحسين آليات التغطية والاستهداف ضمن برامج الحماية الاجتماعية.

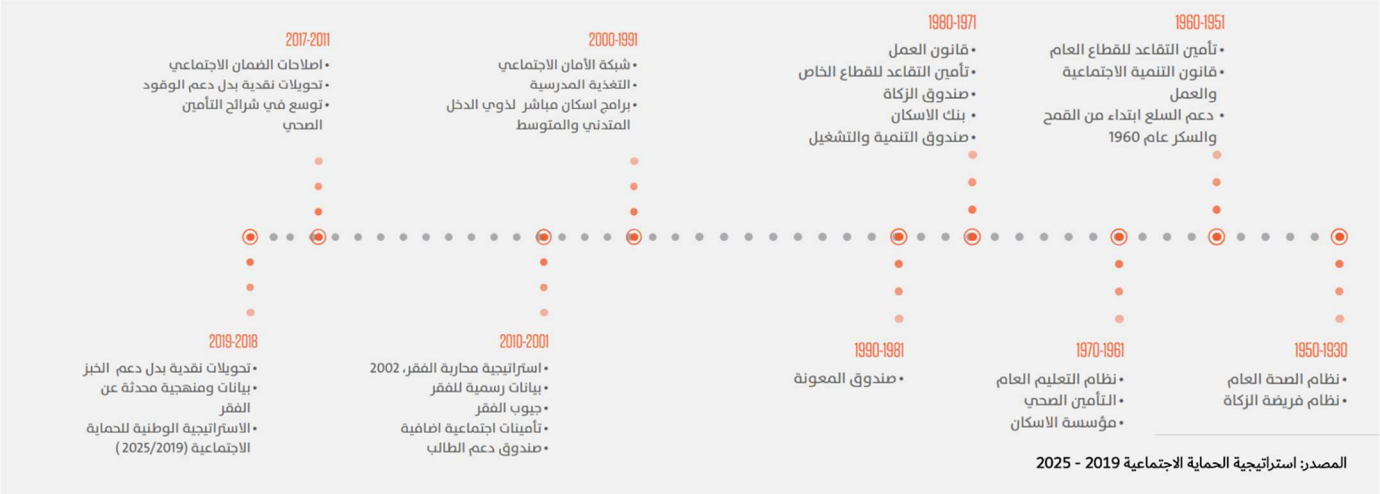

المصدر: استراتيجية الحماية الاجتماعية 2019 - 2025

وفي عام 2019، أُطلِقَت الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019 -2025، التي مثلت خريطة طريق شاملة لإصلاح القطاع وتطويره، مستندةً إلى ثلاثة محاور رئيسة، هي: محور كرامة الذي يعنى بالمساعدات الاجتماعية، ومحور تمكين الذي يعنى بخدمات التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية للفئات المستهدفة، ومحور فرصة الذي يعنى بالضمان الاجتماعي، والعمل اللائق، وبرامج سوق

العمل. وقد ساهمت الاستراتيجية الأولى في النهوض بهذا القطاع من خلال مخرجات ونتائج متعددة، أبرزها استحداث إطار موحد للحماية الاجتماعية، وتطوير هيكل إداري وتنسيقي لحوكمتها.

أظهرت التجربة الأردنية في مجال الحماية الاجتماعية مرونة وقدرة استثنائية على الاستجابة للصدمات، وظهر ذلك جليًّا خلال جائحة (كورونا)، إذ كانت استجابة الأردن من الاستجابات الأسرع عالميًّا[1]. إلا أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، إضافةً إلى الأزمات الإقليمية والعالمية، فرضت ضرورة مراجعة الاستراتيجية وتحديثها؛ لضمان استمرار فعاليتها في تلبية الاحتياجات المتغيرة للفئات المستهدفة.

وفيما يلي سرد مختصر لأبرز تطورات قطاع الحماية الاجتماعية منذ إطلاق الاستراتيجية الأولى حتى الآن:

نبذة عن أبرز تطورات قطاع الحماية الاجتماعية في الأردن منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية عام 2019

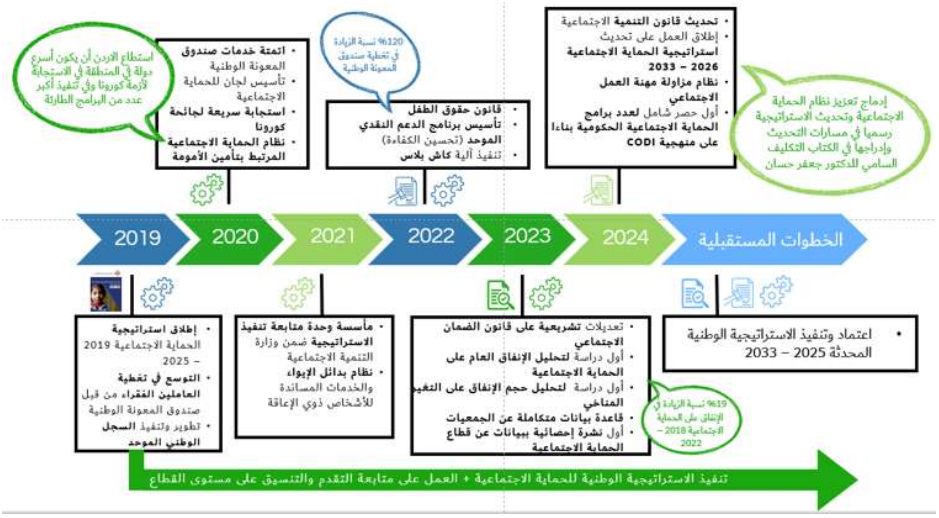

المصدر: فريق اليونيسيف للسياسات الاجتماعية -مكتب الأردن (2024)

توجيه ملكي

استندت عملية تحديث هذه الاستراتيجية إلى توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين -حفظه الله- بضرورة دمج الحماية الاجتماعية ضمن مسارات التحديث الوطنية الثلاثة (السياسي، والاقتصادي، والإداري)، فجاء التوجيه الملكي يحثّ على تطوير نهج الحماية الاجتماعية ليكون أكثر شمولية ومرونة، مع التركيز على التمكين الاقتصادي، وتحسين كفاءة الإنفاق الاجتماعي، وتعزيز الاستجابة للصدمات. وقد انعكست هذه التوجهات في رد حكومة دولة الدكتور جعفر حسان على كتاب التكليف السامي، الذي أكد على أهمية تحديث الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وضمان تكاملها مع رؤية التحديث الاقتصادي وبرنامجها التنفيذي.

---

[1] حماد، وباكيل، وفراس (2021)، "Next Practices – Innovations in the COVID-19 Social Protection Response and Beyond" تقرير برنامج الأمم المتحدة – الرابط

"إن توسيع نطاق الحماية والرعاية الاجتماعية يجب أن يكون ضمن أولويات الحكومة؛ لحماية فئات المجتمع الأشد حاجة للرعاية، وأن يرافق ذلك جهود للتمكين الاقتصادي وتوفير الفرص لها، ويجب النظر في زيادة كفاءة المساعدات الاجتماعية، وتجنب الازدواجية، وتطوير آلية للاستجابة للأزمات، وذلك يتطلب تحديث الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية والبدء بتنفيذها، بما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي وبرنامجها التنفيذي".

كتاب التكليف السامي لحكومة دولة الدكتور جعفر حسان، 15 أيلول 2024.

وانطلاقًا من أهمية تعزيز قدرة قطاع الحماية الاجتماعية على التصدي للصدمات والأزمات، فقد أُدْرِج محور جديد ضمن الاستراتيجية الوطنية المحدثة للحماية الاجتماعية (2025 -2033) تحت مسمى "صمود"، ليشكل بعدًا تكامليًّا مع المحاور الثلاثة (كرامة، وتمكين، وفرصة). ويهدف هذا المحور إلى تعزيز مرونة أنظمة الحماية الاجتماعية وقدرتها على الاستجابة للأزمات والصدمات.

تأتي عملية تحديث الاستراتيجية استنادا إلى تحليل شامل لتطورات قطاع الحماية الاجتماعية، مسترشدةً بأفضل التجارب والممارسات العالمية، ومستندةً إلى البيانات والدراسات الصادرة عن الجهات الوطنية والدولية، وقد أُعِدَّت بنهج تشاركي واسع النطاق، شمل الجهات الحكومية ذات العلاقة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والخبراء المتخصصين والأكاديميين، بالإضافة إلى ممثلين وممثلات عن الفئات المستهدفة المختلفة من برامج الحماية الاجتماعية والمجتمع المحلي؛ لضمان تطوير حلول واقعية ومستدامة تستجيب لاحتياجات وأولويات الفئات المستهدفة الأكثر حاجة في المجتمع من الرجال والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة خلال مراحل حياتهم المختلفة.

وتسعى الاستراتيجية المحدثة إلى تحقيق تكامل مع المسارات الوطنية للتحديث، وذلك بتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتحسين كفاءة البرامج، والانتقال من مفهوم "المساعدات" إلى "التمكين الاقتصادي والاجتماعي"، مع تعزيز آليات الاستجابة للصدمات. وتهدف إلى بناء أنظمة حماية اجتماعية رقمية ومترابطة واستشرافية بتوظيف التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي، وزيادة التعاون والتنسيق بين القطاعات المختلفة لتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والفاعلية والشمولية.

يمثل تحديث الاستراتيجية خطوة جوهرية نحو تعزيز منعة المجتمع الأردني، وتحقيق حماية اجتماعية أكثر تكاملًا واستدامة، بما يسهم في تمكين الفئات الأكثر عرضة للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز المشاركة الاقتصادية، وتطوير بيئة عمل لائقة وداعمة وممكنة لجميع فئات المجتمع، مع البناء على ما أُنْجِزَ خلال الاستراتيجية الأولى. كما تركز الاستراتيجية المحدثة على معالجة محاور الوقاية والحماية والتمكين في الأنظمة والبرامج المكونة لها مع التأكيد على أن تعمل بفعالية وكفاءة، ليس فقط لمعالجة أعراض المخاطر الاجتماعية والاقتصادية ونتائجها، التي من الممكن أن يواجهها الأفراد في مراحل حياتهم المختلفة، وإنما أيضًا تعمل على المعالجة والوقاية من الأسباب المساهمة في حدوثها. وبهذا، يواصل الأردن التزامه بترسيخ العدالة الاجتماعية وإدماجها كجزء أساسي في مسارات التحديث الثلاثة (السياسي، والاقتصادي، والإداري)، وضمان العيش الكريم لجميع أفراده، وفق رؤية مستقبلية طموحة تتماشى مع تطلعات رؤى التحديث الوطنية.

تلتزم الاستراتيجية بتبني نهج شمولي قائم على الأدلة والبيانات يستجيب للاحتياجات والأولويات القائمة والناشئة والمتغيرة من أنظمة وبرامج الحماية الاجتماعية للرجال والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين خلال مراحل حياتهم المختلفة. ويقوم هذا النهج على معالجة محاور الوقاية والحماية والتمكين في الأنظمة والبرامج المكونة لهذه الاستراتيجية مع التأكيد على أن تعمل بفعالية وكفاءة ليس فقط لمعالجة أعراض ونتائج المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي من الممكن أن يواجهها الرجال والنساء في مراحل حياتهم المختلفة وإنما أيضا تعمل على المعالجة والوقاية من الأسباب المساهمة في حدوثها. تهدف الاستراتيجية بتوجيه الأنظمة والبرامج الوطنية للقيام بهذه المهمة عبر تبني وتطبيق نهج يدرك الفوارق في الاحتياجات والأولويات بين الفئات المستهدفة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ويعالجها بفعالية وكفاءة في أنظمة الحماية الاجتماعية للأطفال والبالغين من الرجال والنساء من خلال إدراج إصلاحات لمعالجة أسباب وهياكل التحديات والتأكيد على تمكينهم ورعاية كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين.

منهجية إعداد الاستراتيجية

تم تحديث الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية استنادًا إلى خطة عمل دقيقة امتدت على أربع مراحل رئيسة، هي:

1. تحليل الوضع القائم، ومراجعة البيانات والأبحاث والدروس المستفادة وأهم الممارسات العالمية.
2. تطوير المسودة الأولى للاستراتيجية المحدثة.
3. عقد مشاورات قطاعية ومجتمعية وتطوير المسودة الثانية للاستراتيجية المحدثة.
4. المراجعة النهائية وإطلاق الاستراتيجية المحدثة.

مراحل تحديث الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية

<u>المرحلة الأولى:</u> تحليل الوضع القائم، ومراجعة البيانات والأبحاث والدروس المستفادة وأهم الممارسات العالمية:

بدأت عملية التحديث بتحليل الوضع الراهن لقطاع الحماية الاجتماعية بمحاوره كافّة، فاشتملت هذه المرحلة على مراجعة شاملة لأكثر من 100 وثيقة محلية ودولية مرتبطة بالحماية الاجتماعية، بما فيها رؤى التحديث الوطنية، والاستراتيجيات القطاعية، واستراتيجيات تمكين المرأة المندرجة تحتها، كما تم القيام بتحليل مستجيبٍ لأولويات واحتياجات المرأة والرجل والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة لبيانات مسح السكان والصحة الأسرية (2018/2017 – 2023)، وبيانات سوق العمل (2017 - 2023)، بالإضافة إلى البيانات والإحصاءات الإدارية من جميع المؤسسات الشريكة. واشتملت هذه المرحلة أيضًا على سلسلة من اللقاءات التشاورية مع اللجان الفنية والشركاء لجمع البيانات وتحليلها، ومناقشة التوجهات الاستراتيجية والتدخلات، والتحقق من النتائج والبرامج والمبادرات المقترحة، مما أسفر عن إنتاج ثمانية ملخصات تحليلية شملت جميع جوانب الحماية الاجتماعية في الأردن، كما هو موضح في الشكل التالي. وشكلت نتائج هذه الملخصات أحد المدخلات الاستراتيجية لعملية التحديث، إلى جانب الدروس المستفادة، وأهم الممارسات الناجحة من الاستراتيجية الأولى (2019 – 2025)، والتغذية الراجعة من المشاورات مع الشركاء والمجتمعات المحلية، بالإضافة إلى أهم النماذج العالمية في الحماية الاجتماعية، وأهداف الرؤى الوطنية الثلاث وبرامجها.

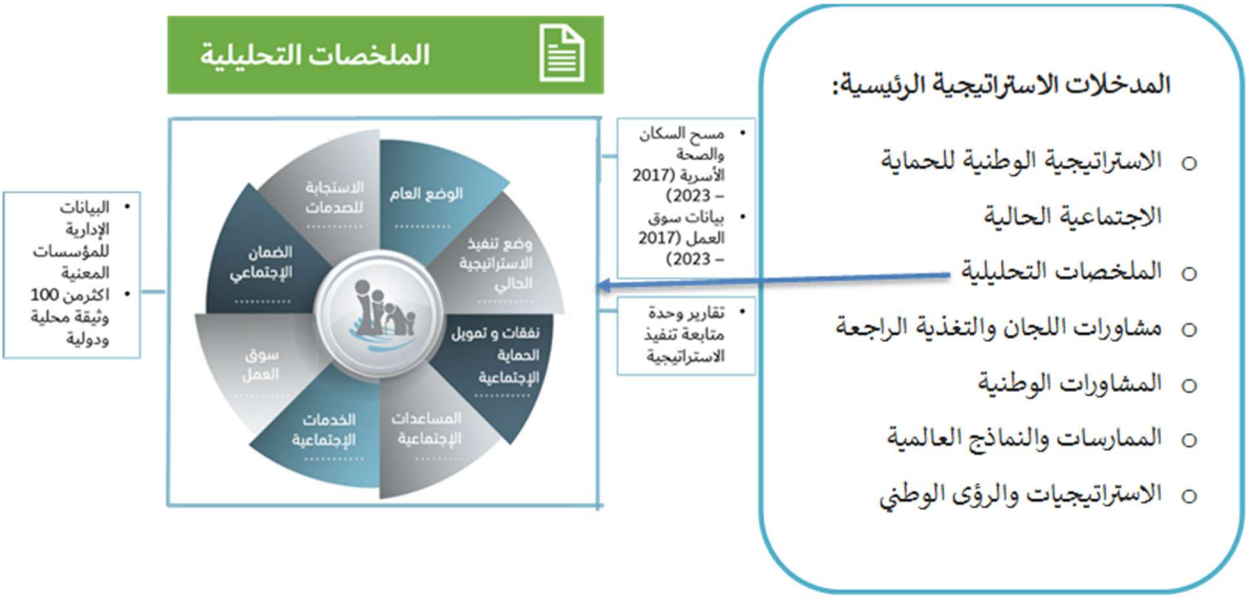

اعتمدت عملية تحليل الوضع القائم لقطاع الحماية الاجتماعية نهجًا تشاركيًّا موسعا ، إذ جرى التشاور مع ممثلين وممثلات عن جميع الفاعلين في مجال الحماية الاجتماعية من القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وشركاء التنمية وقد عُقدت في هذه المرحلة العديد من الجلسات التشاورية مع لجان مختلفة، تضمنت مناقشة التطورات في كل محور وفقًا للاستراتيجية الحالية، بما في ذلك الإنجازات والأولويات والتحديات، إلى جانب مناقشة خطة عمل عملية التحديث، ومن ثم مناقشة نتائج الملخصات التحليلية؛ للخروج بأبرز التحديات والأولويات والتوجهات الاستراتيجية التي ستتناولها الاستراتيجية المحدثة.

المرحلة الثانية: تطوير المسودة الأولى للاستراتيجية المحدثة:

تُرجِمَت نتائج البحث والتحليل والتشاور الناجمة عن المرحلة الأولى إلى إطار استراتيجي محدث للحماية الاجتماعية مبني على الأدلة وعلى محاور الاستراتيجية الأولى، آخذين بعين الاعتبار تطورات القطاع والسياق الوطني منذ إطلاق الاستراتيجية في عام 2019. ونظرًا للتأثير الكبير لجائحة (كورونا) على الوضع الاقتصادي والاجتماعي على الأسر في الأردن ولا سيما الأسر الفقيرة والأكثر حاجة، استُحْدِثَ محور إضافي للاستراتيجية تحت مسمى "صمود"، يتعلق باستجابة قطاع الحماية الاجتماعية للصدمات، وتم العمل على مواءمة الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية مع رؤى التحديث الثلاث؛ لتتكامل مع مسارات التحديث الوطنية، ومع استراتيجية تمكين المرأة المنبثقة عن رؤية التحديث الاقتصادي.

كما نوقِشَ الإطار الاستراتيجي ومكونات المسودة الأولى للاستراتيجية ومخرجاتها في ورشة عمل تشاورية عالية المستوى ضمّت جميع الشركاء والمعنيين في قطاع الحماية الاجتماعية، حيث خرجت هذه الورشة بإطار استراتيجي توافقي ومبادرات وبرامج رئيسة ضمن المحاور الرئيسية للاستراتيجية.

المرحلة الثالثة: عقد المشاورات الوطنية حول الاستراتيجية المحدثة:

انطلقت في هذه المرحلة عملية تشاور شاملة وواسعة النطاق، تضمّنَت مشاورات ميدانية ورقمية[2] ، إذ عُقِدَت (12) جلسة تشاورية وجاهية مع المجتمعات المحلية في جميع محافظات المملكة، بواقع جلسة تشاورية خاصة في كل محافظة، وعُقِدَ كذلك (6) مشاورات قطاعية وجاهية شملت القطاع الإعلامي، والقطاع الأكاديمي، ومراكز الأبحاث وأقسام العمل الاجتماعي، والقطاع الخاص، وقطاع المجتمع المدني والجهات العاملة فيه (بما في ذلك الجمعيات النسائية والمعنية بذوي الإعاقة وغيرها من الجمعيات المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية للفئات المختلفة)، وقطاع المؤسسات والشركاء الدوليين، وممثلي الأحزاب السياسية. كما تم عقد جلسات حوارية مع اللجان المختصة في مجلس الأمة. وتم إرسال الاستراتيجية في مسودتها الثانية لجميع المؤسسات الوطنية المعنية وذلك لأخذ التغذية الراجعة منهم وعكسها على وثيقة الاستراتيجية.

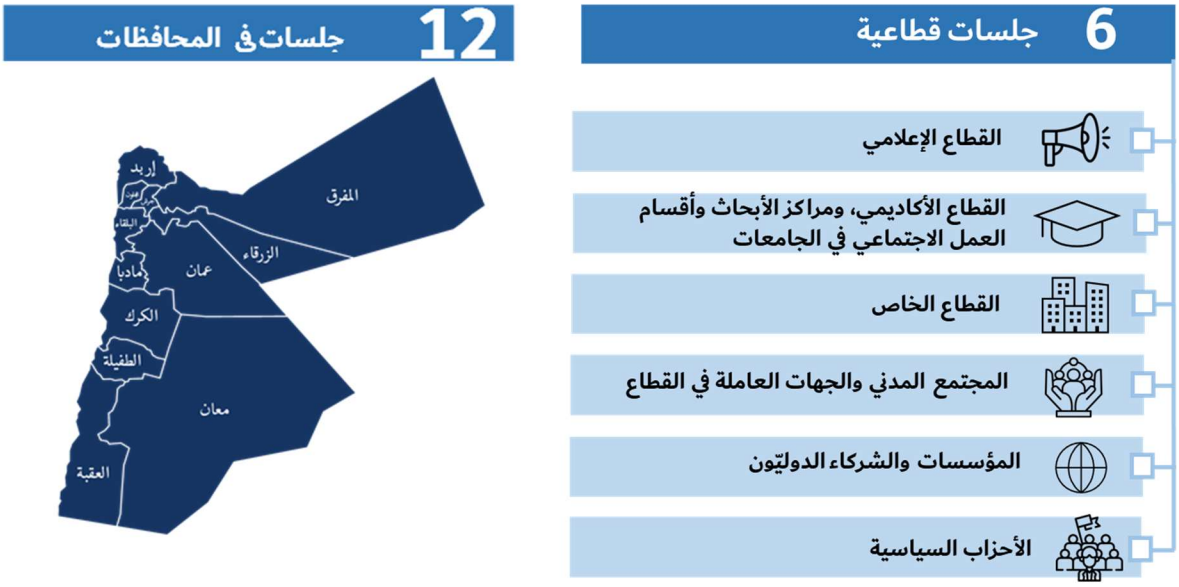

[2] أُدْخِلَت آليات المشاورات الرقمية لتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية، إذ أُطْلِقَت قنوات رقمية تفاعلية لاستقبال الآراء والمقترحات والتوصيات من مختلف فئات المجتمع، شمل ذلك تطوير نماذج استبانات رقمية، **إلى جانب نشر رمز (QR) على نطاق واسع، إضافة** إلى تخصيص قناة عبر تطبيق (واتساب)، مما أتاح تلقي عدد كبير من المدخلات التي تم تضمينها في الاستراتيجية ومبادراتها.

هدفت هذه المشاورات إلى أخذ التغذية الراجعة من مختلف فئات المجتمع، وذلك للوصول إلى توافق وطني على محتوى الاستراتيجية من أهداف ومخرجات، بالإضافة إلى الحصول على مقترحات لمبادرات وبرامج واقعية على المستويين المحلي (المحافظات) والوطني.

بالتوازي مع عملية المشاورات، أُعِدَّت خطط أولية اشتملت على خطّة تنفيذية، وخطة متابعة وتقييم، وخطة اتصال وتواصل، استنادًا إلى محتوى مسودة الاستراتيجية المحدثة، وبناءً على المشاورات التي تمت خلال الاجتماعات الفردية مع معظم الشركاء والجلسات التشاورية القطاعية والمحلية، تمّ إدراج هذه الخطط في صيغتها النهائية لتُدرج كملحقات أساسية للاستراتيجية المحدثة يتم مراجعتها بشكل دوري.

كما تم إرسال مسودة وثيقة الاستراتيجية إلى جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية لإبداء الملاحظات حولها وقد تم تضمين التغذية الراجعة من هذه الجهات في وثيقة الاستراتيجية.

المرحلة الرابعة: المراجعة النهائية وإطلاق الاستراتيجية المحدثة:

وفي هذه المرحلة أُجرِيَت مراجعة نهائية لوثيقة الاستراتيجية الأساسية، وتم عكس أهم المبادرات والبرامج الرئيسية في خطة العمل التنفيذية محددة التكاليف وخطط المتابعة والتقييم، والاتصال والتواصل، وتمّ إجراء التعديلات النهائية اللازمة، وانتهت هذه المرحلة باعتماد الاستراتيجية من قبل اللجنة التوجيهية العليا للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، ورفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها لغايات الإطلاق والتنفيذ.

مفهوم الحماية الاجتماعية والفئات المستهدفة

تبنت الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2025 -2033) مفهوما شاملًا للحماية الاجتماعية، الذي يشير إلى مجموعة من السياسات والبرامج والخدمات التي تمكن الأسر والأفراد من تلبية احتياجاتهم الأساسية مع مراعاة اختلافها وتعددها، وتعزيز قدرتهم على التصدي للصدمات الاجتماعية والاقتصادية، التي قد تواجههم في مختلف مراحل حياتهم، وفي ظل الظروف المختلفة. وقد رسخت هذه الاستراتيجية هذا المفهوم ضمن محاور أساسية، تشكل بمجموعها نطاق الحماية الاجتماعية في الأردن، هي: محور "كرامة" (المساعدات الاجتماعية)، ومحور "تمكين" (الخدمات الاجتماعية)، ومحور "فرصة" (العمل اللائق والضمان الاجتماعي) إضافة لمحور صمود المعني بالحماية الاجتماعية المستجيبة للأزمات والصدمات والذي يتقاطع مع المحاور الأخرى.

وتستجيب هذه المحاور إلى جملة من احتياجات الحماية الاجتماعية التي قد تأتي من أسباب تخص حالة الفرد العمرية أو الصحية أو أسباب اجتماعية أو اقتصادية، كما هو موضح في الشكل أدناه، كما أن هنالك احتياجات تسببها صدمات وأزمات مختلفة تمس قطاعًا واسعًا من الناس، وقد تؤثر عليهم اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو بيئيًا أو غيرها. وهنا تأتي أهمية أن تكون أنظمة الحماية الاجتماعية مهيأة وقابلة للاستجابة في تلك الحالات.

مفهوم الحماية الاجتماعية

المصدر: بالاستناد إلى استراتيجية الحماية الاجتماعية الحالية، ودليل اليونيسيف للحماية الاجتماعية.

يشمل نظام الحماية الاجتماعية مختلف البرامج والمنافع المدرجة تحت محاور الاستراتيجية بنهج يستجيب للأولويات والاحتياجات المختلفة للفئات المستهدفة في مراحل عمرهم المختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الرجال، والنساء، والفتيان، والفتيات، التي يستفيد منها جميع الأفراد، فعلى سبيل المثال، يغطي محور "كرامة" عددًا من برامج المساعدات النقدية والعينية، وبرامج التغذية

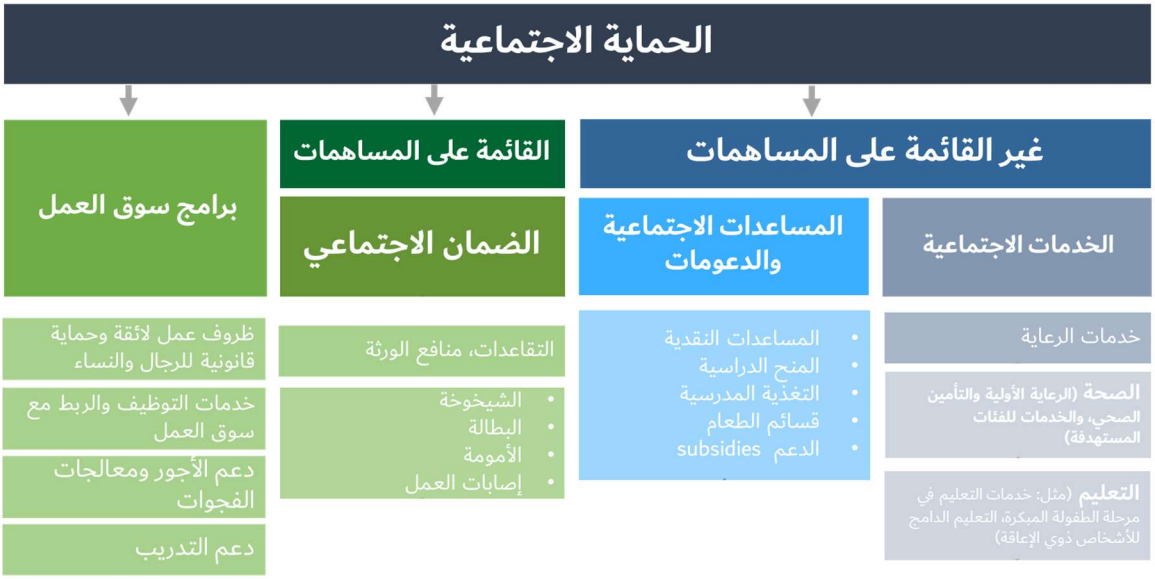

المدرسية والمنح التعليمية للفئات الأكثر حاجة، كما يشمل المحور أوجه الدعم والإعانات المختلفة الخاصة بالسلع. أما محور "تمكين"، فيشمل خدمات الرعاية والحماية المختلفة لفئات محددة، كالأطفال المحتاجين للحماية والرعاية بما فيهم الأيتام ومن في حكمهم، وبعض الخدمات والبرامج التعليمية والصحية، كالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الدامج للأشخاص ذوي الإعاقة، والرعاية الصحية

الأولية والتأمين الصحي الاجتماعي. ومن جهة أخرى، يشمل محور "فرصة" العمل اللائق، وبرامج سوق العمل المختلفة والمنافع القائمة على المساهمات المقدمة من مؤسسة الضمان الاجتماعي وغيرها، كما هو مبين في الشكل الآتي:

المصدر: بالاستناد إلى دليل اليونيسيف للحماية الاجتماعية، ودليل الأمم المتحدة الخاص ببناء القدرات في مجال الحماية الاجتماعية

الفئات المستهدفة

تستهدف الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية -بمحاورها المختلفة -المجتمع الأردني بمكوناته من الرجال والنساء والأطفال بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة خلال مراحل حياتهم المختلفة، ضمن نهج شمولي وتكاملي. بالتحديد، يستهدف محور "كرامة" الأسر الفقيرة والفئات الأكثر احتياجا وذلك بتقديم المساعدات النقدية والعينية، إضافة إلى الدعم الموجه للحفاظ على كرامة هذه الأسر في تلبية احتياجاتها الأساسية، وتمكينها اقتصاديًا.

وفيما يخص محور "تمكين"، فإن الجانبين الصحي والتعليمي يستهدفان شرائح أوسع من المجتمع الأردني، مع التركيز على الفئات الأكثر حاجة، بينما تستهدف خدمات الحماية الاجتماعية فئات محددة من المجتمع حسب نص المادة (6) من قانون التنمية الاجتماعية رقم 4 لسنة 2024، وتشمل :

1) الأطفال المحتاجين للحماية والرعاية.
2) كبار السن والهائمين.
3) الأحداث.
4) ضحايا العنف الأسري والنساء المعرضات للخطر.
5) ضحايا جرائم الاتجار بالبشر.
6) الأشخاص ذوي الإعاقة.
7) الأشخاص المتسولين.
8) الأطفال في عمر الحضانة.

بينما يستهدف محور "فرصة" الأردنيين والأردنيات في سن العمل ببرامج سوق عمل فعالة، والوصول إلى سوق عمل يتمتع بظروف عمل لائقة وداعمة للأسرة، تشمل التأمينات الاجتماعية (ضمان اجتماعي)، كما يهدف هذا المحور إلى توفير الحماية القانونية وفقا لقانون العمل، وزيادة نسبة التغطية، واستفادة جميع القوى العاملة من منافع برامج الضمان الاجتماعي. كما يهدف المحور إلى تسهيل المشاركة الاقتصادية للمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والاستفادة من برامج سوق العمل والضمان الاجتماعي المختلفة.

أمّا محور "صمود" فإنه يستهدف جميع الأسر وأفراد المجتمع الأردني، الذين يواجهون صدمات أو أزمات سواء أكانت اقتصادية، أم اجتماعية، أم بيئية، بما في ذلك الأزمات الناجمة عن التغير المناخي والكوارث الطبيعية، إذ يهدف هذا المحور إلى تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على التكيف مع هذه التحديات بتقديم الدعم الفوري والمرن، وتطوير نظم إنذار مبكر، وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية التي تضمن استمرارية تقديم الخدمات الأساسية، وتخفيف تأثير الأزمات على الفئات الأكثر حاجة من كلا الجنسين.

و يوضح الشكل أدناه الفئات المستهدفة :

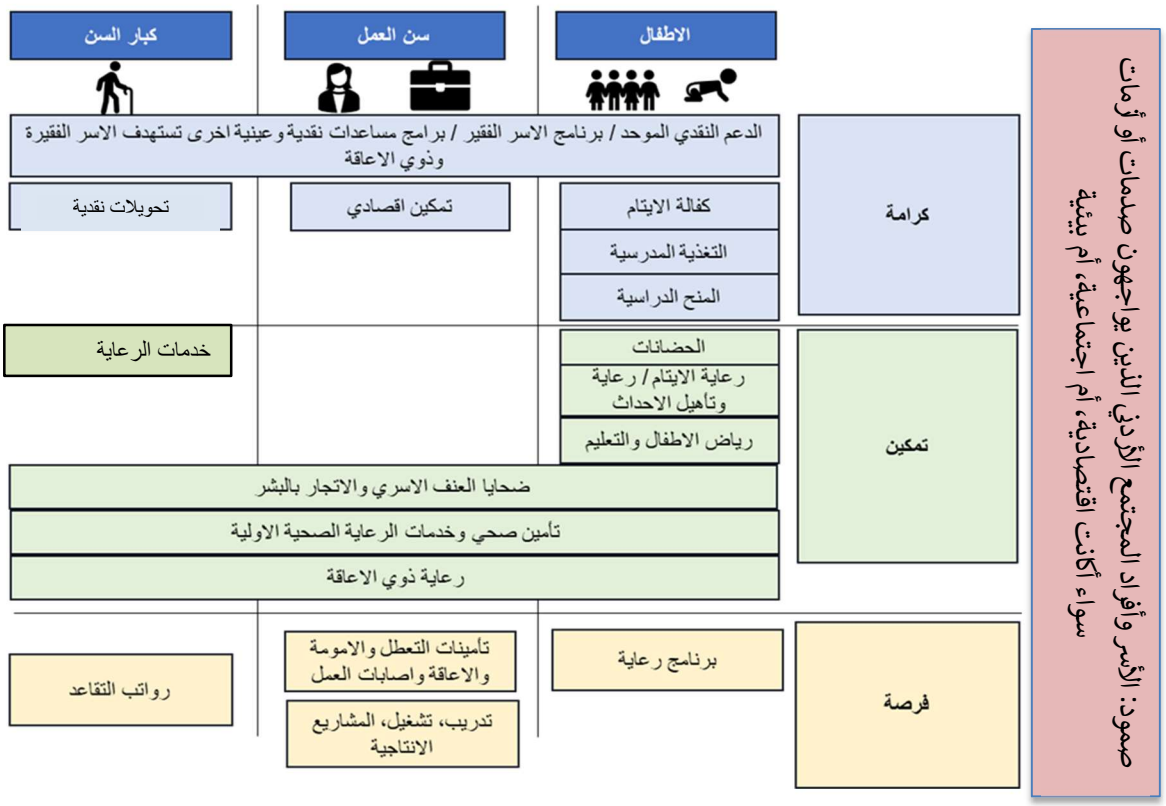

المصدر: تقرير حالة قطاع الحماية الاجتماعية في الأردن 2022 – 2024، اليونيسيف بالتعاون مع وحدة متابعة تنفيذ الاستراتيجية ضمن وزارة التنمية الاجتماعية، حماد.(2024)

محاور الاستراتيجية

تتكون الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2025 - 2033) من أربعة محاور أساسية، هي:

- **محور "كرامة":** يعنى بالمساعدات الاجتماعية، بما في ذلك المساعدات النقدية والعينية.
- **محور "تمكين":** يعنى بالخدمات الاجتماعية، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الأولية والتأمين الصحي الاجتماعي، والخدمات التعليمية، وخدمات الرعاية والحماية.
- **محور "فرصة":** يعنى بالعمل اللائق والضمان الاجتماعي، ويشمل برامج سوق العمل والتشغيل، والتأمينات الاجتماعية المتعلقة بالعمل.

- **محور "صمود":** يعنى بالاستجابة للصدمات والأزمات، بما في ذلك التحديات الناتجة عن التغير المناخي ويتبنى المحور نهجًا استباقيًا ومتكاملًا عبر ثلاث مراحل رئيسة:
  - الاستعداد المسبق لأي صدمات محتملة عبر بناء خطط الطوارئ ونظم الإنذار المبكر تخصيص الموازنات اللازمة للاستجابة الطارئة
  - الاستجابة السريعة للأزمات من خلال تقديم خدمات حماية اجتماعية فورية تراعي احتياجات الأسر والأفراد خصيصا احتياجات النساء والفتيات والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن
  - دعم تعافي الأسر والمجتمعات من آثار الصدمات عبر برامج إعادة الدمج وإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي

وبحسب المسح الأولي الذي أجرته منظمة اليونيسيف بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية لرصد برامج الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني، فقد تبين أن الأردن يقدم عددًا كبيرًا من البرامج ضمن محاور الاستراتيجية المختلفة، ويوفّر خدمات الحماية لفئات متعددة، كالأطفال، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن. وظَهَر من خلال التحليل وجود عدد كبير من البرامج التي تستهدف مرحلة الطفولة أو تراعي خصوصيتها. كما أظهرت الدراسة وجود برامج وطنية في مختلف المحاور يمكن لغير الأردنيين وفئات مختلفة من السكان الاستفادة منها.

بحسب تقرير اليونيسيف بالتعاون مع وحدة متابعة تنفيذ الاستراتيجية الخاص برصد وحصر برامج الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني (حماد 2024).

حالة القطاع وأهم إنجازات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019–2025

مثلت الاستراتيجية الوطنية الأولى للحماية الاجتماعية (2019–2025) نقطة تحول مهمة في تطوير منظومة الحماية الاجتماعية في الأردن، حيث ساهمت في تطوير إطار موحد لقطاع الحماية الاجتماعية، الإضافة إلى دورها في تطوير هياكل إدارية ولجان تنسيقية لحوكمة القطاع، وتأسيس وحدة متابعة متخصصة ومركز خاص للاستجابة للأزمات ضمن وزارة التنمية الاجتماعية.ومنذ إقرارها فقد شهد قطاع الحماية الاجتماعية في الأردن تطورًا ملحوظًا في عدة مجالات، مثل التوسع في برامج المساعدات الاجتماعية، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وتعزيز فرص العمل اللائق، وبناء قدرة المؤسسات على الاستجابة للصدمات والأزمات. إذ نُفِّذَت نسبة كبيرة من خطة عمل الاستراتيجية حتى منتصف عام 2024، ويشمل ذلك الإجراءات التي تم تنفيذها سواء أكان التنفيذ كاملًا أم جزئيًا.

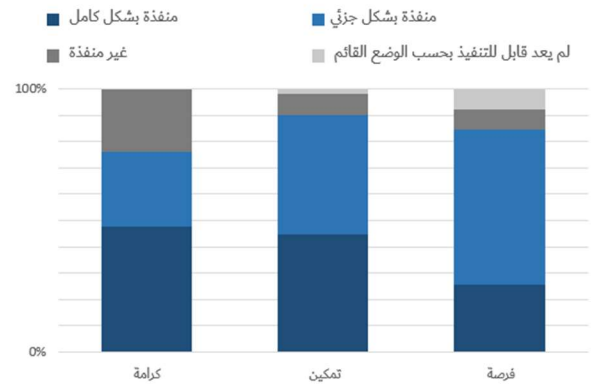

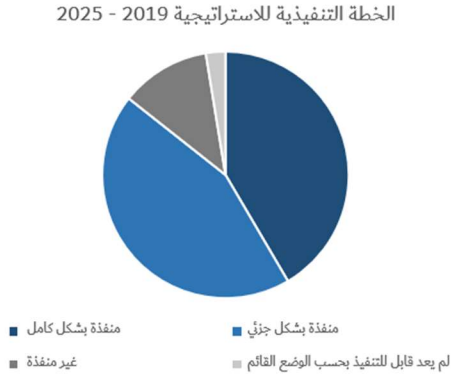

تم تنفيذ عدد من الإجراءات والخدمات الإضافية التي لم ترد في الخطة التنفيذية استجابة للوضع القائم واحتياجات القطاع

أمثلة لاجراءات ما زالت بحاجة للتنفيذ	كرامة:	تمكين:	فرصة:
	• الربط الالكتروني المباشر لصندوق الزكاة مع صندوق المعونة	• توحيد كافة أنماط التأمين الصحي للأسر الفقيرة • توحيد برامج الإسكان	• ايجاد آليات للتخفيف من العمل غير الرسمي والحاجة لتحسين ظروف العمل وتوفير الحماية القانونية • تحديث بيانات حول عمالة الأطفال

المصدر: بحسب تقرير حالة قطاع الحماية الاجتماعية في الأردن 2022 – 2024، اليونيسيف بالتعاون مع وحدة متابعة تنفيذ الاستراتيجية ضمن وزارة التنمية الاجتماعية (حماد 2024)

وقد ساهمت الاستراتيجية في زيادة وفرة البيانات والمؤشرات الخاصة في الحماية الاجتماعية، من حيث التغطية والإنفاق وغيرها من البيانات القطاعية. فعلى سبيل المثال، تُظهِر بيانات دائرة الإحصاءات العامة المقدمة في النشرة الإحصائية لمؤشرات الحماية الاجتماعية، توسيع نطاق الشمول ببرامج الحماية الاجتماعية في الأردن وصولًا إلى نسبة 34% من السكان، و45,2% من الأردنيين عام 2021 يستفيدون في برنامج حماية اجتماعية واحد على الأقل، مع التنويه إلى أن نسب التغطية لم تشمل المنتفعين من جميع برامج الحماية

الاجتماعية، مثل التأمين الصحي المجاني، ومنح صندوق دعم الطالب، وبرامج سوق العمل المختلفة. كما تشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية ضمن الموازنة العامة منذ إقرار الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية بزيادة نسبتها 18.6% من عام 2018 [3] وتركزت الزيادة في التوسع بالعديد من برامج المساعدات الاجتماعية، كبرنامج الدعم النقدي الموحد الذي وصلت فيه قيمة المساعدات النقدية إلى حوالي 245 مليون دينار في عام 2024. وفيما يلي استعراضا لأبرز إنجازات الاستراتيجية الأولى على مستوى التشريعات والبرامج وخطتها التنفيذية من خلال محاورها المختلفة مع شمول الإنجازات والأنشطة المستجيبة للأزمات ضمن محور **صمود** الذي تم إضافته في إطار تحديث الاستراتيجية للفترة 2025–2033

حالة محور "كرامة": المساعدات الاجتماعية

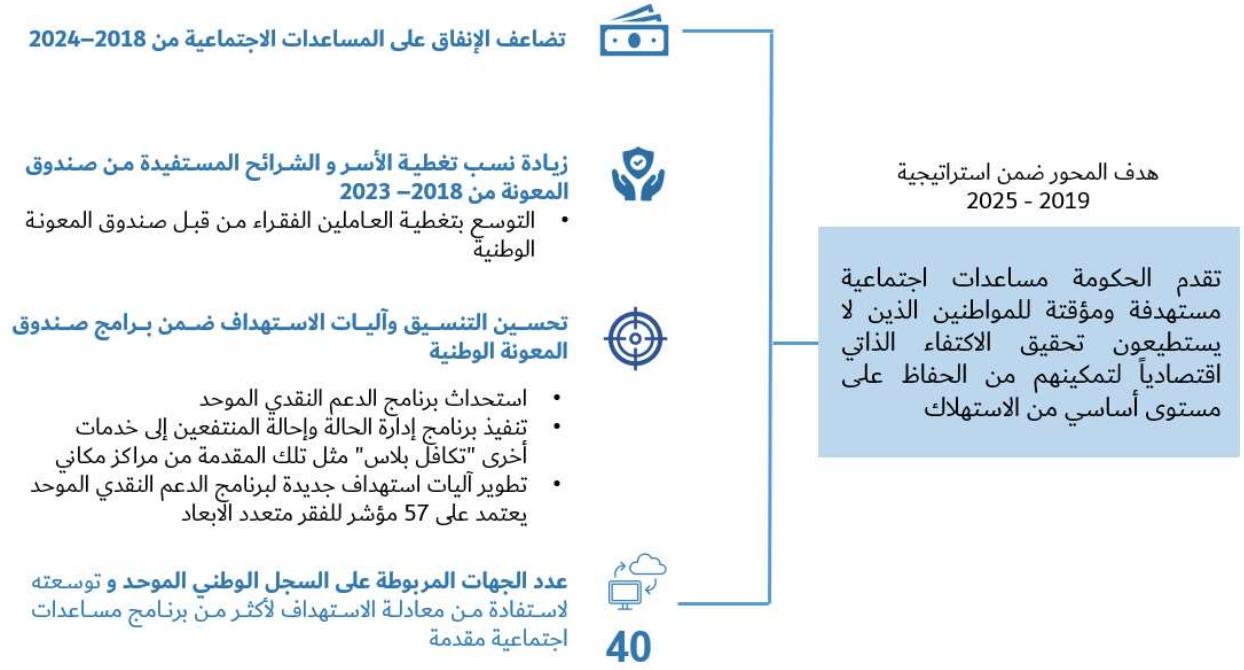

المصدر: بحسب تقرير حالة قطاع الحماية الاجتماعية في الأردن 2022 – 2024، اليونيسيف بالتعاون مع وحدة متابعة تنفيذ الاستراتيجية ضمن وزارة التنمية الاجتماعية حماد (2024).

يشكل محور "كرامة" الأساس الأول لمنظومة الحماية الاجتماعية في الأردن، حيث يهدف إلى ضمان توفير الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة للأسر والأفراد من النساء والرجال الأكثر حاجة، عبر تقديم مساعدات نقدية وعينية مستهدفة وعادلة، تسهم في الحد من الفقر وتعزيز التماسك الاجتماعي.

---

[3] المصدر: **دراسة تحليل الإنفاق العام على قطاع الحماية الاجتماعية** (وزارة التنمية الاجتماعية واليونيسيف) قيد النشر-تستند هذه الأرقام إلى الإنفاق العام ضمن قانون الموازنة العامة (الحكومة المركزية)، ولا تشمل - على سبيل المثال - نفقات مؤسسة الضمان الاجتماعي حسب القيم الاسمية والأسعار الجارية.

على صعيد الإنجازات، حقق هذا المحور تطورات نوعية من أبرزها إطلاق برنامج تكافل عام 2019 بهدف مضاعفة عدد الأسر المنتفعة من صندوق المعونة الوطنية وساهم في دعم الأسر المتضررة من جائحة كورونا خلال الأعوام 2020 و2021. وفي عام 2022، تم إعادة تصميم برامج الدعم النقدي في صندوق المعونة الوطنية تحت مظلة **برنامج الدعم النقدي الموحد** بهدف توحيد برامج الصندوق السابقة للمساعدات النقدية المتكررة ضمن برنامج واحد أكثر كفاءة وشفافية، مما أسهم في تحسين الاستهداف وتقليل الازدواجية. في إطار تحسين فعالية وتعزيز عدالة الوصول إلى المساعدات الاجتماعية، تم إنشاء السجل الوطني الموحد ليكون مرجعًا لتجميع وتحديث بيانات الأسر على المستوى الوطني، حيث ساهم هذا السجل في ربط قواعد البيانات الحكومية وربطها إلكترونيًا بأكثر من 40 جهة رسمية. وقد أدى ذلك لتطوير عمليات الاستهداف بشكل ممنهج يتمتع بشفافية عالية.

وفي ضوء هذا التطور، اعتمد صندوق المعونة الوطنية منهجية استهداف جديدة قائمة على مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، تضم 57 مؤشرًا تعكس مختلف أوجه الفقر، مثل الدخل، والصحة، والتعليم، وظروف السكن . وقد ساهم تفعيل السجل الوطني الموحد واعتماد آلية الاستهداف القائمة على مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد في تقليل حالات الازدواجية، وزيادة شمول الأسر المستحقة، وتعزيز كفاءة توزيع الدعم النقدي. علاوة على ذلك، شهدت الفترة ما بين عامي 2018 ونهاية 2024 توسعًا كبيرًا في نطاق تغطية برامج الدعم النقدي، حيث انتقل عدد الأسر المستفيدة من برامج صندوق المعونة الوطنية من حوالي 90 ألف أسرة إلى أكثر من 235 ألف أسرة بحلول عام 2024، (50% منهم إناثا أو أطفالا) ما يمثل زيادة بنسبة تتجاوز 130% حيث وصلت نسبة الأسر الأردنية المستفيدة من برامج المساعدات النقدية إلى حوالي 13% بحلول عام 2024، مقارنة بـ4.1% في عام 2019، مما يعكس تطورًا ملموسًا في مرونة وقدرة منظومة الحماية الاجتماعية على حماية الفئات الأكثر حاجة. وقد شمل هذا التوسع فئات جديدة لم تكن مغطاة سابقًا، مثل الفقراء العاملين والأسر المتأثرة بجائحة كوفيد-19

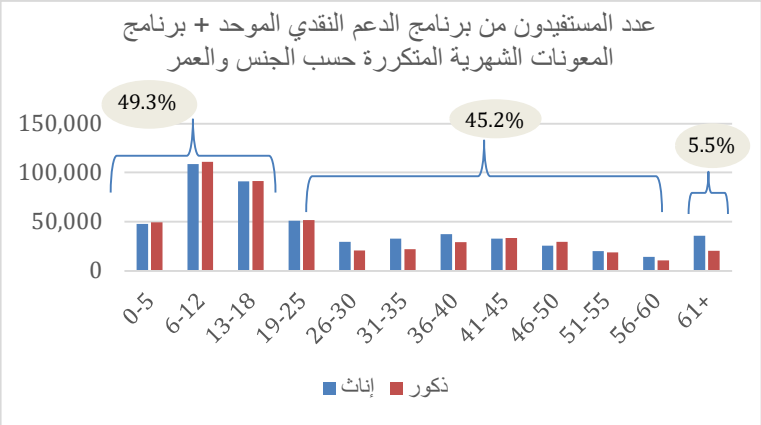

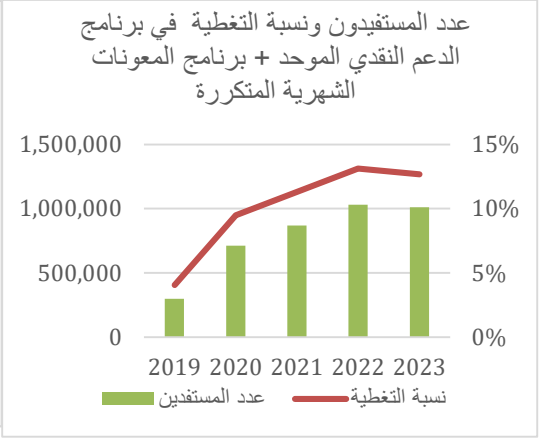

التقارير السنوية لصندوق المعونة الوطنية

لتعزيز التمكين الاقتصادي وتقديم الخدمات الحماية الاجتماعية بشكل متكامل ودامج تم استحداث برنامج تكافل بلاس المعني بتمكين الأطفال والأسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية للاستفادة من مجموعة شاملة من خدمات الحماية الاجتماعية من خلال مراكز مكاني، التي تديرها وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع اليونيسيف. بالإضافة إلى تمكين مستفيدي الصندوق من الانتفاع من برامج التشغيل الوطني وغيرها من برامج التمكين الاقتصادي.

في موازاة ذلك، شهد برنامج التغذية المدرسية تطورًا كبيرًا عبر إطلاق **الاستراتيجية الوطنية للتغذية المدرسية** (2025–2022)، وإنشاء صندوق خاص لدعم البرنامج، مما مكن من تقديم وجبات غذائية صحية لأكثر من 521 ألف طفل، مع التركيز على دمج الأسر الفقيرة في نطاق الاستفادة.

واصل **صندوق الزكاة** و**الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية** ومؤسسات وطنية مثل **تكية أم علي** دورهم الحيوي في تقديم المساعدات النقدية والغذائية للفئات الأكثر حاجة. فقد بلغت قيمة مساعدات صندوق الزكاة نحو 24 مليون دينار في عام 2023، مع تركيز واضح على دعم الأسر الفقيرة، والأرامل، والمطلقات، والغارمات، وتنشط الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية على مستوى محافظات المملكة في تقديم الدعم العيني والغذائي للفئات المتضررة من الأزمات، وتلعب دورًا بارزًا في إيصال التبرعات والمساعدات الطارئة داخل الأردن وخارجه، مما يجعلها شريكًا فاعلًا في المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية. في حين قدمت تكية أم علي مساعدات غذائية بقيمة تجاوزت 10 ملايين دينار خلال العام نفسه، منها 6.6 ملايين دينار على شكل مساعدات شهرية استفادت منها نحو 23 ألف أسرة.

ويمثل محور "كرامة" حجر الأساس الذي ستبنى عليه الاستراتيجية الوطنية المحدثة (2025–2033) منظومة دعم اجتماعي أكثر شمولية وتكاملاً، مع التركيز على ربط المساعدات بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية لتعزيز التمكين والاستقلالية للأسر المستفيدة.

حالة محور "تمكين": الخدمات الاجتماعية

المصدر: بحسب الورقة التحليلية حول محور تمكين المطورة ضمن عملية تحديث الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2025 – 2033 وتقرير حالة قطاع الحماية الاجتماعية في الأردن 2022 – 2024، اليونيسيف بالتعاون مع وحدة متابعة تنفيذ الاستراتيجية ضمن وزارة التنمية الاجتماعية حماد (2024).

يرتكز محور "تمكين" على ضمان حصول الأفراد والأسر الأكثر حاجة لخدمات أساسية شاملة، ودامجة، وعالية الجودة في قطاعات التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، بما يضمن اندماجهم وتمكينهم ضمن أسرهم ومجتمعاتهم. وقد تطورت منظومة خدمات الحماية الاجتماعية منذ إقرار الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية عام 2019، وذلك من خلال إنجازات قانونية متعددة كقانون التنمية

الاجتماعية 2024، وقانون حقوق الطفل 2022 وغيرها من التشريعات بما فيها نظام مزاولة مهنة العمل الاجتماعي الذي تضمن آليات لمأسسة عملية مزاولة المهنة مما سيساهم في تعزيز الكفاءة المهنية للعاملين الاجتماعيين ودورهم في تقديم خدمات الحماية والرعاية.

وقامت وزارة التنمية الاجتماعية بزيادة عدد دور الحضانة المرخصة في الأردن، وتيسير إجراءات ترخيص مختلف أنواع الحضانات بما فيها الحضانات المنزلية؛ لتطوير خدمات الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، ومما يسهم في تخفيف العبء الرعائي للأسر وخاصة المرأة وتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل والبقاء فيه. حيث تم إقرار نظام دور الحضانة (2024)، الذي يعمل على تنظيم شروط إنشاء دور الحضانة وتشغيلها في الأردن. حيث وصل عدد دور الحضانة المرخصة إلى 1,228 حضانة في 2024، وعدد المستفيدين إلى 42,980 طفل وطفلة كما يتم حاليا تكثيف الجهود في دعم إنشاء الحضانات الخاصة والمؤسسية والمنزلية لشمول عدد أكبر من الأطفال في سن الطفولة المبكرة إضافة لخلق فرص عمل للنساء في هذا القطاع.

كما تم تعزيز الرعاية للفئات الأكثر حاجة، بما في ذلك الأطفال المحتاجين للحماية والرعاية، وضحايا العنف الأسري، وزيادة عدد المستفيدين من برامج الرعاية البديلة، والخدمات الدامجة، واستُحْدِثَ بند مخصص في موازنة الوزارة لتمويل هذا النوع من الرعاية. وتم الاستمرار في تقديم خدمات حماية اجتماعية متكاملة للأطفال وأسرهم من خلال مراكز مكاني وللنساء من خلال مراكز الواحة. وفيما يتعلق باستبدال الرعاية المؤسسية برعاية بديلة للأشخاص ذوي الإعاقة تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على تحويل المراكز الإيوائية إلى مراكز رعاية نهارية دامجة، وتطوير التشريعات اللازمة لتفعيل منظومة بدائل الإيواء. إضافة إلى ذلك تم إطلاق برامج التدخل المبكر عام 2019 بالتعاون مع اليونيسيف، وبلغ عدد الأطفال المنتفعين من هذه البرامج 900 طفل وطفلة عام 2024.

وتعمل وزارة التنمية الاجتماعية من خلال 19 مكتبًا للخدمة الاجتماعية، بالشراكة مع إدارة حماية الأسرة والأحداث، على تقديم خدمات الحماية والرعاية للنساء ضحايا العنف الأسري حيث يوجد لدى الوزارة 3 بيوت آمنة للنساء الناجيات من العنف الأسري؛ لتوفير مأوى آمِن لهن ولأطفالهن. بالإضافة إلى دور متخصصة لحماية ورعاية النساء والفتيات المعرضات للخطر. وقد تم إطلاق منصة "اعرفي أكثر عن الوقاية والحماية"؛ للتوعية بأشكال العنف والتعريف بها، وتتضمن دليلًا للجهات المقدمة لخدمات الحماية من العنف.

عملت وزارة التنمية الاجتماعية على أتمته 58 خدمة إلكترونية من خدماتها وقامت بإطلاق منصة تكامل الإلكترونية تحت سجل الجمعيات في عام 2023 بهدف توحيد البيانات الخاصة بالجمعيات وتسهيل الخدمات المقدمة لها . وقد استكملت حوالي 80% من الجمعيات تسجيل بياناتها على المنصة. وكما بدأت الوزارة بالتعاون مع اليونيسيف العمل على نظام تصنيف وتقييم للجمعيات العاملة في قطاع الحماية الاجتماعية والذي سيساهم في تعزيز دورها وتمكينها في تقديم خدمات الحماية الاجتماعية. ومن ناحية أخرى قامت الوزارة أيضا بتعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات وذلك من خلال زيادة الدعم المقدم لها من صندوق الجمعيات، والتوسع في شراء خدمات الجمعيات المتخصصة لتوفير العاملين الاجتماعيين ومقدمي الرعاية.

الصحة

في قطاع الصحة، تحقق إنجاز مهم تمثل في زيادة التغطية بالتأمين الصحي، خاصة للفئات في الخُمْس الأدنى من شرائح الثروة، وتم تحسين الربط بين أنظمة إدارة المعلومات لصندوق المعونة الوطنية وإدارة التأمين الصحي. وقد تم تعديل نظام التأمين الصحي عام 2022، مما سمح بتوسيع الاشتراك الاختياري مع تحسين حزم الخدمات المقدمة.

إن الجانب الرئيسي الآخر للصحة الذي تغطيه الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية يتعلق بالوصول إلى خدمات صحية أولية ذات جودة. وتشير بيانات مسح السكان والصحة الأسرية إلى تزايد في استخدام المراكز الصحية الأولية لبعض الخدمات الصحية. وقد قامت وزارة الصحة بعدة إجراءات منذ 2019 فيما يتعلق بالتوسع في تقديم الخدمات الصحية وتحسين جودتها. حيث تم تغطية المراكز الصحية الأولية والشاملة بنسبة 98% بأطباء متخصصين كإجراء وقائي من الأمراض المزمنة وتم تغطية المراكز الشاملة بالاختصاصات الأربعة الأساسية (باطني، جراحة، أطفال ونسائية) بالإضافة إلى اختصاصات أخرى. وهذا ويتم العمل على دمج خدمات الصحة النفسية في الرعاية الصحية وتم إطلاق الأدلة السريرية الخاصة بتشخيص الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية واضطراب طيف التوحد.

التعليم

منذ إقرار الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية عام 2019، قامت وزارة التربية والتعليم بالتوسع في تقديم خدمات رياض الأطفال (KG2)، إذ ارتفعت نسبة الأطفال الملتحقين في رياض الأطفال الحكومية من 26.4% من الأطفال المسجلين في جميع أنواع رياض الأطفال في عام 2018 إلى 40.5% في عام 2023. وفي مجال التعليم الدامج، أصدر الأردن الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج في عام 2020، التي تهدف إلى دمج جميع الأطفال في المدارس الحكومية، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة. وبحسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم وبياناتها، ارتفع عدد الأطفال ذوي الإعاقة الملتحقين في المدارس بحوالي 30% خلال الفترة 2020 إلى 2024. فيما يتعلق بقطاع التعليم والتدريب المهني، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم والتدريب المهني مقارنة بالمسارات الأكاديمية. واستجابة لهذه التحديات تم تطوير نظام التعليم للمسار المهني في الأردن مؤخرًا بإدخال نظام (BTEC) أو (مجلس التعليم للأعمال والتكنولوجيا) في عام 2023. وفي مجال التعليم العالي فقد تم تحسين التنسيق ما بين المنح الدراسية المقدمة من المؤسسات المختلفة وذلك من خلال استحداث منصة تقديم موحدة تدمج منح صندوق دعم الطالب الفقير والمنح المختلفة.

حالة محور "فرصة": تعزيز العمل اللائق والضمان الاجتماعي

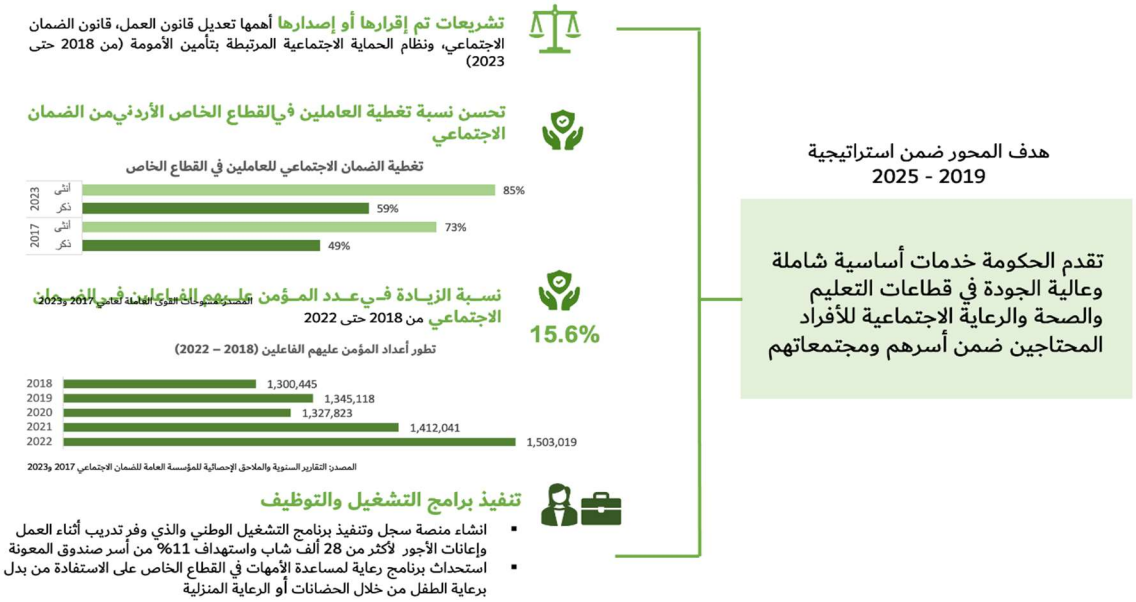

المصدر: بحسب تقرير حالة قطاع الحماية الاجتماعية في الأردن 2022 – 2024، اليونيسيف بالتعاون مع وحدة متابعة تنفيذ الاستراتيجية ضمن وزارة التنمية الاجتماعية حماد (2024)

يُعنى محور "فرصة" بتمكين الأفراد اقتصاديًا عبر تسهيل الوصول إلى فرص عمل لائقة، وتحسين ظروف العمل، وتوسيع التغطية بالضمان الاجتماعي، مما يعزز من قدرة الأسر على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والاعتماد على الذات.

على صعيد البيئة التشريعية، تم تعديل قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية الأولى، مع اعتماد **نظام الحماية الاجتماعية المرتبط بتأمين الأمومة** عام 2023، مما عزز حقوق النساء العاملات ودعم استمراريتهن في سوق العمل. كما توسعت جهود تعزيز مرونة سوق العمل عبر إصدار وتحسين تطبيق نظام العمل المرن رقم 44 (2024) (الذي صدر في 2017 وشهد تحسينات في 2024)، لتوسيع دائرة الاستفادة من هذه الترتيبات ليشمل جميع أشكال العمل غير التقليدية، بما فيها العمل الجزئي، والعمل عن بعد، وتبسيط آلية تطبيقه، مما يسهم في تعزيز مرونة سوق العمل بتنظيم بدائل إضافية للتشغيل تتواءم مع أشكال العمل الناشئة، وتواكب الاتجاهات العالمية مع مراعاة معايير العمل المناسب لاحتياجات المرأة والأسر.

يتسم سوق العمل بتركز الوظائف في المهارات والأجور والإنتاجية المنخفضة، فعلى الرغم من ارتفاع عدد العاملين الأردنيين بنسبة 1.4% بين عامي (2017 و2023)، زاد عدد العاطلين عن العمل بنسبة 27%، بالتزامن مع ارتفاع كبير في عدد السكان غير النشطين اقتصاديًا بنسبة 37%، ليصل إلى 3.8 مليون شخص في عام 2023. وفي المقابل، تضاعف عدد العاملين غير الأردنيين تقريبًا خلال الفترة نفسها ليصل إلى 1.3 مليون عامل، مشكلًا 46% من إجمالي العاملين في 2023. وتتضح هذه الزيادة بشكل أكبر في القطاع الخاص، إذ ارتفعت

حصة العمالة غير الأردنية من 45% في عام 2017 إلى 62% في عام 2023. ويشير هذا الاتجاه، الذي استمر لعقود، إلى أن معظم الوظائف المستحدثة كانت ذات مهارات وأجور منخفضة، يشغلها غالبًا العمال الوافدون. فإن نصف العاملين من الرجال والنساء يتقاضون أجورًا تتراوح بين 300 و499 دينارًا شهريا، وحوالي 20% من العاملين يتقاضون أقل من 300 دينار أردني شهريًا، مما يعني أن العديد من العاملين يحصلون على الحد الأدنى للأجور أو أقل من ذلك.[4] وعند أخذ التضخم بعين الاعتبار[5]، فأدى ذلك لانخفاض مستويات الاستهلاك بين عامي (2017 و2023).و فيما يخص المشاركة الاقتصادية للمرأة فتتركز في قطاعات التعليم والصحة والعمل الاجتماعي، خاصة في القطاع العام ولا تزال المشاركة في القوى العاملة محدودة، حيث أنها شكلت 14.9% من القوى العاملة بالمقارنة بـــ 53.4% للرجال في 2024.

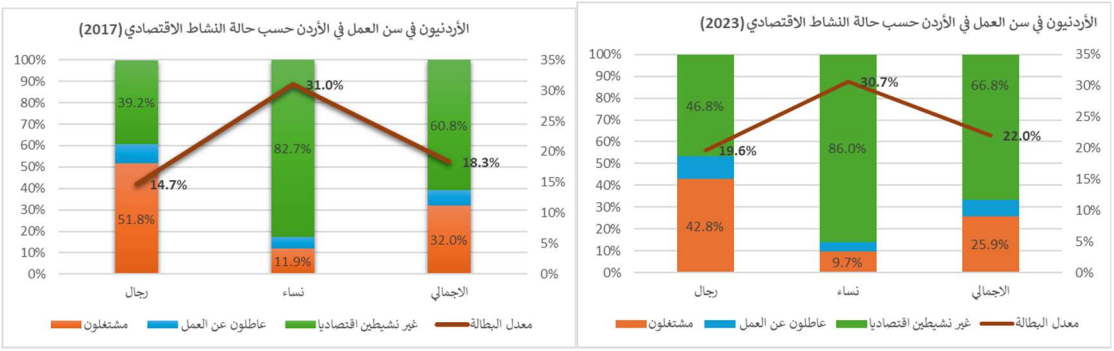

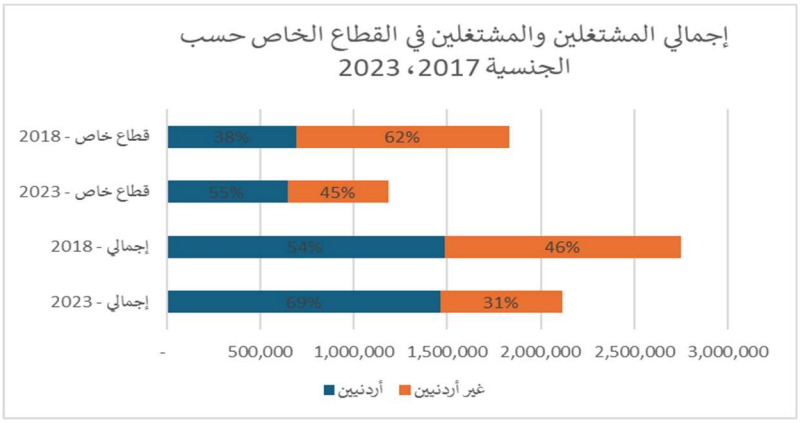

المصدر: مسح القوى العاملة من دائرة الإحصاءات العامة (2017، 2023).

[4] ارتفع الحد الأدنى للأجور من 220 دينارًا في عام 2017 إلى 260 دينارًا ابتداءً من عام 2021، وأصبح ينطبق على الأردنيين والعاملين الوافدين ابتداءً من عام 2023. مع العلم أن الحد الأدنى للأجور لا ينطبق على قطاع الملابس والعاملين في المنازل.

[5] بلغ معدل التضخم في عام 2022 نسبة 4.2%، و2.1% في عام 2023.

ولتعزيز المشاركة الاقتصادية للفئات المختلفة، خصيصا بعد ارتفاع مستويات البطالة بسبب أزمة كورونا، فقد عملت المؤسسات الوطنية على عدة برامج منذ إطلاق الاستراتيجية السابقة أبرزها البرنامج الوطني للتشغيل ومنصة سَجل. حيث وفر البرنامج الوطني المقدم من وزارة العمل فرص تدريب وعمل مدعوم لأكثر من 45 ألف شاب وشابة حتى نهاية 2024 مع استفادة منتفعي صندوق المعونة الوطنية بنسبة 11% من إجمالي المستفيدين من البرنامج. وساهمت منصة سَجل في الربط ما بين الباحثين عن العمل وفرص العمل المتوفرة في شركات القطاع الخاص. إضافةً إلى ذلك، تم إطلاق مبادرات لتعزيز بيئة العمل الآمنة خصيصا للمرأة، مثل إطلاق منصة "حماية" لاستقبال الشكاوى العمالية من قبل وزارة العمل بهدف الحفاظ على حقوق العاملين والعاملات والتزاماتهم لدى صاحب العمل، ورصد الانتهاكات ومعالجتها بشفافية. وقد تم أيضا إصدار سياسة الحماية من العنف والتحرش في أماكن العمل، واستحداث برنامج رعاية من قبل مؤسسة الضمان الاجتماعي لمساعدة الأمهات المؤمن عليهن على الاستفادة من بدل رعاية أطفالهن من خلال الحضانات أو الرعاية المنزلية بالإضافية إلى منافع دعم الكلف التشغيلية للحضانات لدعم القطاع الذي يعتبر جزءا من بيئة العمل الداعمة للأسرة وأساسيا لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة.

في مجال الضمان الاجتماعي، شهد الأردن ارتفاعًا ملموسًا في نسبة تغطية العاملين في القطاع الخاص من 53.6% في 2017 إلى 63.6% في 2023 وخصيصا للنساء العاملات.[6] حيث ازداد عدد المؤمن عليهم الفاعلين في الضمان الاجتماعي من 2018 حتى 2022 بواقع 15.6%. وقد تم توسيع مظلة الضمان الاجتماعي من خلال التعديلات التشريعية على قانون الضمان الاجتماعي وإصدار نظام عمال الزراعة 2021 لتنظيم العمالة في القطاع الزراعي الذي يعتبر من أكثر القطاعات التي تنتشر فيه العمالة غير المنظمة مما جعل تنظيمه أولوية وطنية حيث منح النظام إجازة أمومة بشكل كامل للنساء العاملات في القطاع. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات تغطية الضمان الاجتماعي في الفترة الأخيرة فقد انخفضت بين العاملين الأردنيين من ذوي الأجور المنخفضة، فعلى سبيل المثال شكل العاملون الأردنيون ذوي الرواتب 200 دينار فأقل 38% من المغطيين في الضمان الاجتماعي في 2017 بينما انخفضت هذه النسبة إلى 19% في 2023.

	2017		2013	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
العاملون في القطاع الخاص الأردني	522,530	125,854	557,371	136,972
تغطية الضمان الاجتماعي	49%	73%	59%	85%
المصدر: مسوحات القوى العاملة لعامي 2017 و2023				

[6] مسوحات القوى العاملة لعامي 2017 و2023

حالة محور "صمود": تعزيز الاستجابة للأزمات والصدمات

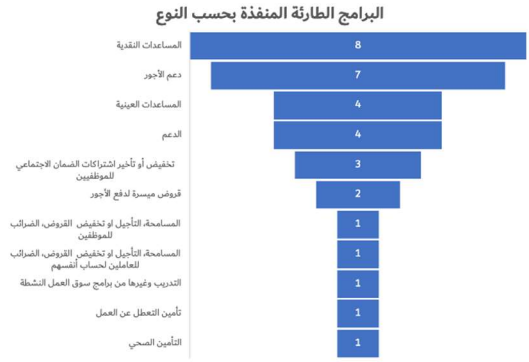

- **تبني مفهوم نظام الحماية الاجتماعية المستجيب للصدمات والأزمات** ضمن أولويات الحكومة
- **تشكيل فريق وطني للصدمات والأزمات** برئاسة مركز الأمن وإدارة الأزمات (فريق عمل محور صمود)
- **تضمين الاستجابة للصدمات والازمات كجزء من الاستراتيجية** المحدثة

UNICEF. Annual Social Protection Reflection Report 2021. Unpublished

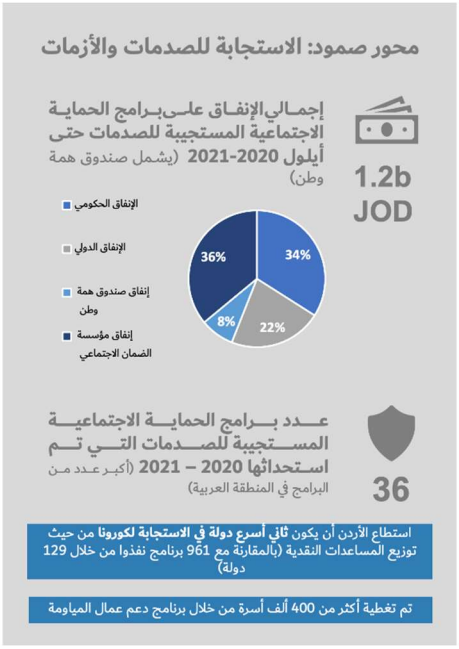

المصدر: بحسب تقرير حالة قطاع الحماية الاجتماعية في الأردن 2019 – 2021، اليونيسيف بالتعاون مع وحدة متابعة تنفيذ الاستراتيجية ضمن وزارة التنمية الاجتماعية

لم يكن محور "صمود" جزءًا مستقلاً في نص الاستراتيجية الوطنية الأولى (2019–2025)، إلا أن الأزمات التي واجهها الأردن، لا سيما جائحة كورونا، أظهرت أهمية بناء منظومة حماية اجتماعية قادرة على الاستجابة السريعة والفعالة للصدمات. بناءً على هذه التجربة، تم استحداث محور "صمود" في الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدثة (2025–2033)، بهدف تعزيز الجاهزية المؤسسية، والاستجابة المتكاملة للأزمات.

شهد الأردن خلال جائحة كورونا أداءً متميزًا نال تقديرًا دوليًا، إذ نفذ واحدة من أسرع الاستجابات عالميًّا، حيث بلغ متوسط عدد الأيام بين الإعلان عن أول دفعة من البرامج وتسليم المساعدات للمستفيدين عشرة أيام فقط. [7] كما نفذ الأردن أكبر عدد من البرامج الطارئة استجابة للجائحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث نفذ 36 تدخلا معظمها في مجال المساعدات الاجتماعية وبرامج سوق

[7] حماد، وباكيل، وفراس (2021) ، "Next Practices – Innovations in the COVID-19 Social Protection Response and Beyond" تقرير برنامج الأمم المتحدة – الرابط

العمل من خلال توسيع نطاق البرامج القائمة وتأسيس برامج طارئة مؤقتة.[8] وقد بلغ إجمالي النفقات على برامج الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات بين عامي (2020 و2021) نحو 1.2 مليار دينار أردني، وشملت مصادر تمويل مختلفة كالإنفاق الحكومي (34%)، والمساعدات الدولية (22%)، وصندوق "همة وطن" (36%)، ومؤسسة الضمان الاجتماعي (8%). وقد كان تأسيس صندوق همة وطن من الإنجازات النوعية التي تحققت خلال الجائحة، حيث جمع الصندوق أكثر من 114 مليون دينار أردني والذي ساهم في توفير السيولة المادية لتنفيذ الأولويات الوطنية كدعم برامج المساعدات النقدية (73 مليون دينار لصندوق المعونة الوطنية) والقطاع الصحي من خلال توجيه المسؤولية المجتمعية والتبرعات الفردية.[9]

وغيرها من الإنجازات التي تحققت خلال الجائحة إطلاق برامج "تكافل 2و3" من قبل صندوق المعونة الوطنية التي استهدفت العمالة غير المنظمة والتي نجحت في توفير الحماية لأكثر من 400 ألف أسرة. وإطلاق برامج تضامن 1و2 وتمكين مساند غيرها من مبادرات مؤسسة الضمان الاجتماعي التي ساهمت في توفير الحماية لأكثر من مليون فرد من المشتركين الحاليين والسابقين.[10] كما تم تطوير منصات إلكترونية لتسجيل المستفيدين والاعتماد على السجل الوطني الموحد في دراسة الطلبات وتوزيع المساعدات عبر أنظمة الدفع الإلكتروني (المحافظ الإلكترونية). كما وتم تعزيز التنسيق ما بين المساعدات الاجتماعية واستجابة الضمان الاجتماعي واستجابة الجمعيات من خلال اللجنة الوطنية للحماية الاجتماعية والاستجابة الطارئة لأزمة كورونا والتي ترأستها وزارة التنمية الاجتماعية وضمت مؤسسات الحماية الاجتماعية الحومية بالإضافة لمؤسسات المجتمع المدني كتكية أم علي والهيئة الخيرية الهاشمية وممثلي القطاع الخاص. وقد استفاد الأردن من الجائحة كمحفز لتطوير قطاع الحماية الاجتماعية وتأطير الاستجابة، فتم تبني مفهوم نظام الحماية الاجتماعية المستجيب للصدمات والأزمات كأولوية حكومية، وتشكيل فريق وطني برئاسة المركز الوطني لإدارة الأزمات والصدمات لضمان التنسيق، ودمج محور الصمود ضمن الاستراتيجية المحدثة.

في هذا السياق، فقد عمل الأردن في السنوات الماضية منذ إطلاق الاستراتيجية الأولى على تعزيز منعة نظام الحماية الاجتماعية. فعمل المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية على تطوير سجل مخاطر وطني يتضمن 28 خطرًا محتملًا يواجه المجتمع الأردني، بما في ذلك إنشاء نظام إنذار مبكر وربطه بنظم المعلومات الجغرافية. كما أصدر صندوق المعونة الوطنية تعليمات المعونات المالية العاجلة لإغاثة ومساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجة التي تتعرض للكوارث الطبيعية وتلك الصدمات الناجمة عن التغيير المناخي. وجاري العمل حاليا على تطوير واجه للاستجابة للأزمات ضمن نظام إدارة المعلومات التابع للصندوق المعونة الوطنية والتبادل البيني بين الصندوق والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات لتطوير خرائط جغرافية تشمل الأسر الفقيرة وقربها لمناطق الفيضانات – لتحسين عملية تحديد عدد المنتفعين من البرامج الطارئة. بالإضافة إلى ذلك فقد أطلقت وزارة التربية والتعليم **استراتيجية إدارة الأزمات**

---

[8] تقرير اليونيسيف ومنتدى الاستراتيجيات الأردني 2020، تقرير حالة قطاع الحماية الاجتماعية في الأردن 2019 – 2021، اليونيسيف بالتعاون مع وحدة متابعة تنفيذ الاستراتيجية ضمن وزارة التنمية الاجتماعية.

[9] تقرير حالة قطاع الحماية الاجتماعية في الأردن 2019 – 2021، اليونيسيف بالتعاون مع وحدة متابعة تنفيذ الاستراتيجية ضمن وزارة التنمية الاجتماعية

[10] تقرير مؤسسة الضمان الاجتماعي "نهج الضمان الاجتماعي في التعامل مع الجائحة: الغايات الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة الاعتبارات المالية التقليدية" 2021 - https://www.ssc.gov.jo/wp-content/uploads/2021/10/corona-report.pdf

والمخاطر(2023–2027) ، لترسيخ مفاهيم الاستجابة للأزمات في عمل المؤسسات التعليمية، وأطلقت وزارة التنمية الاجتماعية مركزًا متخصصًا لإدارة الأزمات والطوارئ كخطوة استباقية لتعزيز قدرات القطاع.

أبرز المخاطر والتحديات التي تواجه منظومة الحماية الاجتماعية

تواجه منظومة الحماية الاجتماعية في الأردن تحديات متزايدة ناتجة عن عدد من المخاطر المتشابكة، أهمها:

- **الأزمات الاقتصادية وتباطؤ النمو** :يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وزيادة المديونية إلى تضييق مساحة الإنفاق العام، مما يؤثر على تمويل برامج الحماية الاجتماعية واستدامتها (البنك الدولي، تقرير "التحديات الاقتصادية في الأردن").
- **ارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف المعيشة** :نظراً لاعتماد الأردن الكبير على استيراد الطاقة، تزيد تقلبات أسعار النفط والغاز العالمية من الضغوط الاقتصادية على الأسر، مما يرفع الطلب على برامج المساعدات الاجتماعية.
- **التغيرات المناخية وندرة الموارد المائية**: تضع أزمة المياه والتغيرات المناخية ضغوطًا إضافية على الأمن الغذائي والاقتصاد الريفي، مما يؤثر سلبًا على المجتمعات الأكثر حاجة.
- **عدم الاستقرار السياسي والحروب الإقليمية** :تستمر التوترات السياسية والاضطرابات الإقليمية في فرض أعباء ثقيلة على الأردن، خصوصًا مع تزايد أعداد اللاجئين وتأثر التجارة والنقل الإقليمي.
- **الأوبئة والأزمات الصحية المفاجئة** :أكدت جائحة كوفيد-19 الحاجة إلى أنظمة صحية واجتماعية قادرة على الصمود أمام الصدمات الصحية الطارئة وتوفير خدمات شاملة ومستدامة.
- **التغيرات في سوق العمل والهجرة العكسية** :مع عودة أعداد كبيرة من العمالة الأردنية من دول الخليج، تتزايد الضغوط على سوق العمل المحلي، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة ويزيد الحاجة إلى تدخلات حماية اجتماعية نشطة.

التحديات والدروس المستفادة من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأولى للحماية الاجتماعية 2019–2025

رغم التقدم الملحوظ الذي تحقق خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019–2025، واجهت عملية التنفيذ عدة تحديات أثرت على مستوى الإنجاز، وأبرزها ما يلي:

على المستوى الكلي:

- **تواضع معدلات النمو الاقتصادي والزيادة الملحوظة في عدد السكان** حيث بلغ متوسط النمو 2.5% خلال العقد الماضي وتضاعف عدد السكان إلى حوالي 11 مليون نسمة.
- **التعرض للأزمات والصدمات بشكل مستمر وتحديات المياه والطاقة التغير المناخي** وموقع الأردن الجغرافي ضمن الإقليم، حيث كشفت جائحة كورونا أهمية زيادة مرونة الأنظمة والبرامج الدائمة عوضا عن الاعتماد على التدخلات الطارئة المؤقتة للتعامل مع الأزمات والصدمات والحاجة إلى تطوير خطط استجابة مؤسسية طويلة الأمد وقابلة للتفعيل السريع.

- **طبيعة النمو ومحدودية القدرة على خلق الوظائف** حيث ارتفعت نسب البطالة من 18.3% في 2017 إلى 22% في 2023 وضمن مستويات أعلى خاصة بين الشباب والعمالة الأكثر تعليماً كالنساء ولا تزال هنالك بعض التحديات الاجتماعية المرتبطة مشاركة المرأة الاقتصادية والحاجة لتحسين بيئة العمل الصديقة للأسرة ووفرة خدمات رعاية الأطفال والتعليم المبكر.
- **زيادة حجم الاقتصاد والعمالة غير الرسمية** وزيادة أعداد العاملين ضمن شروط عمل ضعيفة وأجور متدنية مع ارتفاع حصة العمالية غير الأردنية في القطاع الخاص.
- **ضيق الحيز المالي وتراجع التمويل الدولي** نحو القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة.

على مستوى القطاع:

- **الحاجة لتعزيز البيانات والمؤشرات حول الحماية الاجتماعية** المعنية بالأسر والأفراد والمناطق المختلفة ويشمل ذلك بيانات تخص الفقر متعدد الأبعاد وعمالة الأطفال ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وغيرها
- **الحاجة لزيادة كفاءة القطاع والتنسيق ما بين البرامج** المختلفة والحد من ازدواجيتها خصيصا في برامج المساعدات النقدية، وبرامج سوق العمل والتأمين الصحي حيث تبين تداخل الأدوار ووجود عددا من البرامج المماثلة المزدوجة المقدمة من مؤسسات مختلفة ولابد من الإشارة هنا لأهمية التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق التكامل في تقديم الخدمات الاجتماعية، وتفادي الازدواجية، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة
- **أهمية التكامل بين مكونات القطاع المختلفة وتفعيل نظام موحد لإدارة الحالة** لضمان تشبيك الأسر الأفراد إلى حزمة من البرامج المتكاملة التي تراعي احتياجاتهم المختلفة وتساهم في تمكينهم اجتماعيا واقتصاديا.
- **الحاجة للتوسع في الأنظمة الرقمية** والبنية التحتية للمعلومات والاستثمار المستمر في التحول الرقمي.
- **الحاجة لتحسين آليات الاستهداف** بالاعتماد على السجل الوطني الموحد ومؤشرات الفقر متعدد الأبعاد الحالية وذلك لضمان مراعاة احتياجات فئات أوسع من المجتمع مثل الأسر الجديدة تحت خط الفقر وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
- **ضرورة رفع القدرة الاستيعابية لبعض الخدمات الاجتماعية** والتقليل من تفاوت جودتها كخدمات الطفولة المبكرة ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.
- **الحاجة لتحسين كفاءة وفاعلية الإنفاق على برامج وخدمات الحماية الاجتماعية** واستدامتها بما فيها الصحة والتعليم وحشد مصادر تمويل متنوعة.

تشكل الإنجازات التي تحققت خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأولى للحماية الاجتماعية (2019–2025) ركيزة أساسية للانطلاق نحو بناء منظومة حماية اجتماعية أكثر شمولية ومرونة واستدامة في الأردن . حيث تسعى الاستراتيجية الوطنية المحدثة للحماية الاجتماعية (2025–2033) إلى البناء على هذه التجربة، من خلال تعزيز استدامة البرامج، وتطوير أدوات الاستجابة السريعة للأزمات، وتحقيق التكامل بين المحاور المختلفة، بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز التنمية والرأس المال البشري في الأرد

المكونات الاستراتيجية

الرؤية

مجتمع أردني يعيش بكرامة، ممكّن، ومرن، ومزدهر

تتجسد رؤية الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2025 -2033) في بناء "مجتمع أردني يعيش بكرامة، ممكّن، ومرن، ومزدهر"، وهي رؤية تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة، والتعاريف الدولية، ومنظومة القيم الأردنية لمفاهيم الكرامة، والتمكين، والمرونة، والازدهار، الشمولية. كما تتكامل مع رؤى ومسارات التحديث الوطنية في الأردن، بما في ذلك رؤية التحديث الاقتصادي، ورؤية التحديث السياسي، وخطة تطوير القطاع العام، والأطر الوطنية لتمكين المرأة، وتستند الرؤية على نهج قائم على الأدلة، مستندة إلى أربعة مبادئ أساسية هي: العيش الكريم، التمكين، المرونة، السعي للازدهار.

حيث يرتكز مبدأ العيش الكريم على ضمان حق كل فرد في حياة كريمة من خلال توفير خدمات أساسية مثل التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية ذات الجودة العالية، وهو يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة التي تركز على القضاء على الفقر، الصحة الجيدة، والمساواة بين الجنسين، والنمو الاقتصادي الشامل. كما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي لتحسين مستويات المعيشة وتطوير جودة الخدمات الحكومية.

كما يُعنى مبدأ التمكين بتعزيز قدرات الأفراد والمجتمعات لتحقيق استقلالهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، من خلال توفير فرص متكافئة وتطوير المهارات. تركز الاستراتيجية على توفير خدمات تعليمية وصحية واجتماعية شاملة، وتوفير بيئة عمل آمنة، ونظام ضمان اجتماعي شامل. يسعى هذا المبدأ إلى الانتقال بالفئات المستهدفة من الاعتمادية إلى الإنتاجية، بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصًا في مجالي المساواة بين الجنسين والعمل اللائق والنمو الاقتصادي.

فيما يشير مبدأ المرونة إلى تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على التكيف مع التغيرات والصدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، والقدرة على التعافي بعد الأزمات. حيث تهدف الاستراتيجية إلى تحسين استعداد الأردن لاستجابة أفضل للصدمات من خلال خطط استجابة استباقية ويتماشى هذا المفهوم مع الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة الذي يتعلق بالعمل المناخي، كما يتوافق مع رؤية التحديث الاقتصادي التي تسعى إلى بناء اقتصاد مرن ومستقر.

أما مبدأ الازدهار فيرتكز على تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي مستدام، مما يسهم في تحسين جودة الحياة للأفراد وزيادة الدخل الفردي، وتطوير البنية التحتية، وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار. حيث يعزز قطاع الحماية الاجتماعية الفعّال التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمكين الفئات الأكثر حاجة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية واستقرار المجتمعات، ويتسق هذا المبدأ مع أهداف التنمية المستدامة مثل الصناعة والابتكار، وكذلك مع رؤية التحديث الاقتصادي التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة وخلق بيئة تشجع على الاستثمار.

ومن جانب أخر ارتكز بناء استراتيجية الحماية الاجتماعية بمحاورها الثلاثة أيضا على منظومة القيم الأردنية التي يعززها المجتمع الأردني والتي تعكس الهوية الثقافية الاجتماعية والدينية له، مثل تعزيز مكانة الأسرة التي يعتبرها الدستور الأردني بحسب المادة 6 (4) الأساس

التي يقوم عليها النسيج الاجتماعي والثقافي، حيث تحظى بمكانة هامة في تشكيل القيم والمفاهيم التي تحدد العلاقات بين الأفراد، وهي حاضنة للعلاقات القائمة على الدعم المتبادل، حيث يتعاون أفرادها في رعاية بعضهم البعض، سواء كان ذلك من خلال الدعم النفسي والاجتماعي أو المادي ويرتبط مفهومها بالترابط العائلي والاحترام المتبادل بين الأجيال، ويعزز ذلك مبدأ التكافل الاجتماعي الذي يشمل تقديم الدعم والرعاية للوالدين، الأطفال، وبقية أفراد الأسرة.

كما تجسد مخرجات الاستراتيجية أيضا، قيمة الاعتماد على الذات والمثابرة في المجتمع الأردني والتي تجسدها إرادة الفرد لتحسين ظروفه دون الاعتماد على الآخرين، مع التأكيد على مبدأ التكافل الاجتماعي. وقيمة الصمود الجماعي، التي تتمثل في ثقافة "نحن" التي تبرز في مواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية والصحية وغيرها من التحديات، مما يعكس التماسك المجتمعي وقدرة المجتمع على التعافي بإرادة جماعية.

كما تحظى قيم احترام كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المحتاجة للحماية والرعاية، بأهمية كبيرة في المجتمع الأردني، حيث يُعتبر تكريمهم ومساندتهم وتقديرهم جزءًا أساسيًا من الموروث الثقافي والاجتماعي والديني. حيث يعكس المجتمع الأردني التقدير العميق لكبار السن، باعتبارهم مصدرًا للحكمة والتجربة، مما يعزز من قيمة احترامهم وتوفير الرعاية اللازمة لهم ضمن أسرهم، بالإضافة إلى الاهتمام بحفظ حقوقهم في الحياة الكريمة. وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المحتاجة للحماية والرعاية، يعزز المجتمع الأردني مبدأ الشمولية، حيث يتم السعي لتوفير فرص متكافئة لهم في الوصول والحصول على الخدمات في مختلف المجالات، سواء في التعليم، أو العمل، أو في الوصول إلى الخدمات الأساسية وإدماجهم مع أسرهم ومجتمعاتهم، بما يضمن لهم حياة مستقلة وكريمة.

وتعكس مخرجات الاستراتيجية، مبادرات تعزز قيم التكافل الاجتماعي، حيث يتدخل المجتمع لدعم أفراده الأكثر ضعفًا بشكل غير مشروط. كما يتم التركيز على العدالة الاجتماعية، التي تضمن الفرص المتكافئة لجميع الأفراد من خلال توزيع الموارد وفقًا لاحتياجات كل فرد، إضافة إلى القيم التي تتجسد في الالتزام الأخلاقي والاجتماعي بمنع انكشاف الفئات الأكثر حاجة اقتصاديًا واجتماعيًا، مما يعزز من استقرار المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، التعليم يُعتبر بوابة أساسية للكرامة، حيث يُنظر إليه كوسيلة أساسية للتمكين الاجتماعي والاقتصادي، ويتجسد في استحقاق الأفراد لنيل الفرص بناءً على كفاءتهم.

كما تبرز قيمة العمل باعتباره شرفًا وواجبًا، حيث يُنظر إلى العمل كوسيلة لتعزيز الهوية الشخصية والمسؤولية تجاه الأسرة والمجتمع. كما يبرز دور العمل في المشاريع الصغيرة والمبادرات المجتمعية، حيث يستخدم الأردنيون مهاراتهم لتحسين دخلهم وخدمة مجتمعهم، إضافة إلى قيمة احترام العمال التي تحث على إعطاء العامل حقوقه الكاملة، وهو ما يتجسد في الموروث الثقافي والاجتماعي والديني الذي يعزز من حقوق العمال واحترامهم في المجتمع.

كل هذه القيم ترتبط بشكل وثيق برؤية الاستراتيجية ومخرجاتها، التي تسعى إلى تحقيق مجتمع أردني منتج وفاعل من خلال تقديم فرص متكافئة للجميع، مع تعزيز العدالة الاجتماعية، وتوفير بيئة تعزز الحفاظ على الكرامة، التمكين، الصمود، والازدهار والشمولية.

في النهاية، تسعى الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية إلى تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية القائمة على المبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والقيم المجتمعية الأردنية الإيجابية، مع التركيز على تحسين نوعية الحياة لكل الأفراد وضمان تكافؤ الفرص لجميع فئات المجتمع، بما يضمن استدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل.

أسس ومرتكزات الاستراتيجية

في إطار السعي لتحقيق رؤية الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2025–2033)، تم الارتكاز على مجموعة من الأسس والمرتكزات الجوهرية التي تشكّل القاعدة التي تنطلق منها جهود التنفيذ. وتهدف هذه الأسس إلى ضمان فعالية الاستراتيجية وتحقيق نتائجها المرجوة على أرض الواقع، بما يعزز من شمولية منظومة الحماية الاجتماعية واستدامتها، ويضمن وصولها إلى الفئات المستهدفة بكفاءة وعدالة، مع مراعاة التكامل مع الرؤى والسياسات الوطنية الأخرى.

العدالة الاجتماعية ونهج حقوق الإنسان:

ترتكز الاستراتيجية على مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية بشكل أساسي، حيث صممت أهدافها الاستراتيجية وبرامجها آخذة بعين الاعتبار نهج حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمترسخة في الدستور الأردني إضافة إلى منظومة القيم الأردنية، حيث تضع الاستراتيجية كرامة الإنسان وحقه في حياة كريمة في صميم رؤيتها، وتسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي بتصميم سياسات وبرامج تستهدف الحد من التفاوتات وتوفير فرص متكافئة لجميع الفئات المستهدفة، مع التركيز على الفئات الأكثر حاجة من النساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي هذا الإطار، تقوم الاستراتيجية أيضًا على مبدأ الحفاظ على كرامة الإنسان، بما يتوافق مع التعريف الدولي للكرامة الذي يؤكد حق كل إنسان في الحياة الكريمة وحماية حقوقه الأساسية، إذ يُعَدّ العيش الكريم حقًّا أساسيًّا لجميع الأفراد. وتضع الاستراتيجية الحفاظ على كرامة الإنسان أولوية، مما يعني توفير سبل العيش الكريم لكل فرد بشكل متكامل وعادل، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، والرعاية الصحية، وخدمات الرعاية الاجتماعية ذات الجودة العالية. ويتكامل هذا المبدأ مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما القضاء على الفقر، والصحة الجيدة، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق، كما يتواءم مع رؤية التحديث الاقتصادي وخطة تطوير القطاع العام في تحسين مستوى المعيشة وجودة الحياة للجميع.

حيث يعتبر مبدأ الحفاظ على كرامة الإنسان، من أهم مبادئ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2025-2033 وبما يتوافق مع التعريف الدولي للكرامة الذي يؤكد حق كل إنسان في الحياة الكريمة، وحماية حقوقه الأساسية، إذ يُعَدّ العيش الكريم حقًّا أساسيًّا لجميع

الأفراد[11]. وتضع الاستراتيجية الحفاظ على كرامة الإنسان أولوية، مما يعني توفير سبل العيش الكريم لكل فرد بشكل متكامل وعادل، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية والحصول عليها، مثل التعليم، والرعاية الصحية، وخدمات الرعاية الاجتماعية ذات الجودة العالية.

يتكامل هذا المبدأ مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الأول (القضاء على الفقر)، والهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، والهدف الثامن (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع، والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)[12]، من خلال توفير الخدمات الأساسية التي تضمن شعور المواطنين بالأمان والرفاه الاجتماعي والاستقرار. ويتواءم هذا المفهوم أيضًا مع رؤية التحديث الاقتصادي في تحسين مستوى المعيشة، وتوفير الفرص للجميع، والنهوض بنوعية الحياة، وخطة تطوير القطاع العام في رفع جودة الخدمات الحكومية[13].

يتم تنفيذ هذه الركيزة عبر توفير خدمات عادلة ومنصفة، وضمان الوصول الشامل إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والسكن والرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي وغيرها من الخدمات. وتدعم الاستراتيجية مشاركة الأفراد في عملية صنع القرار وتطوير البرامج، مما يعزز الشعور بالتمكين والانتماء.

الشمولية:

تعتمد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية على نهج يستجيب لاحتياجات الأفراد بحسب الجنس والمراحل العمرية المختلفة، بما يتماشى مع المادة 6 (5) من الدستور الأردني:

> "يحمي القانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز مشاركتهم واندماجهم في مناحي الحياة المختلفة، كما يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء ويمنع الإساءة والاستغلال "

ولذلك تركز الاستراتيجية على دمج مختلف الجهات الفاعلة والبرامج لضمان تقديم خدمات ملائمة للجميع، رجالًا ونساء، وفقًا لأولوياتهم. كما تتبنى الاستراتيجية مبدأ التوسع التدريجي في التغطية، بما يتناسب مع الموارد المتاحة، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر حاجة كالأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

ويساهم مبدأ الشمولية ضمن سياق الحماية الاجتماعية على تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة كالهدف الأول للقضاء على الفقر والهدف الثاني للقضاء التام على الجوع والهدف الثالث لتعزيز وصول الجميع إلى الرعاية الصحية والإنجابية، والهدف الرابع لتعزيز

---

[11] مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 1948
[12] الأمم المتحدة، 2015
[13] الحكومة الأردنية، 2023

الوصول إلى التعليم، والهدف الخامس للمساواة بين الجنسين والهدف الثامن لتعزيز المشاركة الاقتصادية للرجال والنساء وخاصة الشباب منهم في سوق عمل يوفر معايير العمل اللائق.

التكاملية والكفاءة:

تركز الاستراتيجية على بناء نظام متماسك يربط بين محاور الحماية الاجتماعية بشكل متكامل، وذلك بتنسيق أهداف الحماية المختلفة وبرامجها، وتوحيد الجهود بين الجهات الفاعلة المتعددة، بما في ذلك المؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويسهم هذا التكامل في تعزيز الكفاءة، والفاعلية، والاستدامة، وزيادة تأثير الخدمات بتقليل التداخل والازدواجية في البرامج، كما يضمن تخصيص الموارد بشكل أفضل، وتوزيع المسؤوليات بوضوح على جميع الجهات المعنية.

الابتكار واستشراف المستقبل:

تستند الاستراتيجية إلى الابتكار واستشراف المستقبل في تصميم برامج الحماية الاجتماعية وتنفيذها، مع التركيز بشكل خاص على الرقمنة، واستغلال التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، وذلك بدمج التقنيات المتقدمة، مثل التحليل القائم على الذكاء الاصطناعي، والمنصات الرقمية لتصنيف المستفيدين، وجمع البيانات المحدثة وتحليلها مما يساهم في وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

ويسهم استشراف المستقبل في توجيه الاستراتيجية نحو الابتكار المستدام، إذ يتم التنبؤ بالاحتياجات المتغيرة والتحديات المستقبلية الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية، مما يتيح تطوير حلول حماية اجتماعية أكثر تخصيصًا ومرونة، ويضمن هذا النهج قدرة البرامج على التوسع بكفاءة واستجابة مرنة للتغيرات الطارئة، بما يلبي احتياجات الفئات المتنوعة، ويدعم قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية المتغيرة.

الشفافية والمساءلة:

تلتزم الاستراتيجية بمبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة، إذ يرافقها خطة عمل تفصيلية، وإطار واضح للمتابعة والتقييم المستجيب لاحتياجات المجتمع والأفراد وأولوياتهم؛ لضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتحديد المسؤوليات بوضوح بين جميع الأطراف المعنية، بما يشمل الوزارات والمؤسسات الحكومية، والمنظمات الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، بحيث يتحمل كل طرف دوره ومسؤولياته.

تركز الاستراتيجية على تعزيز الشفافية والمساءلة لبناء ثقة المجتمع. ولتحقيق ذلك، سيتم تنفيذ مراجعات دورية، وتقديم تقارير عامة حول التقدم المُحرَز، وتقييم تنفيذ الاستراتيجيةبشكل منتظم، كما ستوفر الاستراتيجية آليات واضحة لاستقبال التغذية الراجعة من المستفيدين بشكل مستمر، بهدف تقييم الأداء ومواءمة البرامج مع الاحتياجات الفعلية، وتدعم هذه الجهود خطة اتصال وتواصل شاملة تضمن التواصل المستمر مع جميع الشركاء والمستفيدين، وتعزز الشفافية بتوفير معلومات دورية، وتحديثات حول الإنجازات والتحديات.

المرونة والاستجابة للصدمات:

تعد الاستجابة للصدمات عنصرًا أساسيًّا في الاستراتيجية المحدثة، فقد خُصِّص لها محور مستقل تحت اسم "صمود"، وتوزعت أهدافه الاستراتيجية عبر محاور الاستراتيجية كافة، وتركز هذه الخاصية على تعزيز جاهزية نظام الحماية الاجتماعية للاستجابة الفعالة للأزمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والبيئية التي قد تؤثر على الفئات المستهدفة، وتعتمد الاستراتيجية على بناء آليات مرنة وقابلة للتكيف، مما يضمن قدرة البرامج على تقديم دعم فوري وفعّال في أوقات الأزمات، مع ضمان استمرارية الخدمات الأساسية، وتحقيق الاستقرار للفئات الأكثر حاجة وتطوير حلول سريعة وملائمة ومستجيبة لطبيعة الأزمات المتغيرة، وآثارها المختلفة على الفئات المتضررة من الرجال والنساء.

تتضمن هذه الركيزة أيضًا، تبني نهج استباقي للتعرف إلى التحديات والمخاطر المحتملة، بهدف التدخل قبل تفاقم الأزمات، ويشمل ذلك إنشاء أنظمة إنذار مبكر لتحديد الأسر والفئات الأكثر عرضة للخطر، مما يمكّن الجهات المعنية من اتخاذ تدابير وقائية بشكل سريع وفعّال.

الاستدامة:

صُمِّمَت الاستراتيجية برؤية طويلة الأمد، فأهدافها واضحة، وتتكامل مع الرؤى والاستراتيجيات الوطنية، وتوائم مخرجاتها؛ لضمان استدامة برامج الحماية الاجتماعية ماليًّا ومؤسسيًّا، وتتبنى الاستراتيجية برامج فعالة ومستهدفة ومستجيبة للاحتياجات القائمة والناشئة، وتعمد إلى تقليل الازدواجية، وتعزيز التكاملية والمرونة، مما يضمن تلبية احتياجات المستفيدين باستمرار، ودون استنزاف الموارد المتاحة أو الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي، كما تُولي الاستراتيجية اهتماما كبيرًا بتعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص كلاعبين أساسيين في قطاع الحماية الاجتماعية، وترسيخ مفهوم المسؤولية المشتركة والتكافل الاجتماعي كقيم أردنية أصيلة، مما يسهم في استدامة القطاع، ويعزز منعته وقدرته.

الغاية الاستراتيجية

تعزيز شمولية واستدامة نظام الحماية الاجتماعية وقدرته على تقديم خدمات اجتماعية متكاملة ومتناسقة وفرص للتمكين الاقتصادي بحيث يمكن الاسر والأفراد من تلبية احتياجاتهم الأساسية خلال مراحل العمر المختلفة ومواجهة الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والمساهمة في بناء مجتمع فاعل ومنتج

الأهداف الكلية للاستراتيجية المحدثة

- التكامل مع مسارات التحديث الوطنية الثلاثة (السياسي، والاقتصادي، والإداري)، واستراتيجيات تمكين المرأة ضمنها.
- توسيع نطاق الحماية والوصول إلى شرائح وفئات مجتمعية أوسع، وتحسين نسب الشمول وآليات الاستهداف
- رفع كفاءة وفعالية الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة.
- بناء أنظمة حماية اجتماعية استباقية استشرافية ومرنة قادرة على الاستجابة للصدمات
- تعزيز برامج التمكين الاقتصادي ومسارات للخدمات الدامجة والمتكاملة من خلال الربط بين محاور الاستراتيجية وبرامجها المختلفة (كرامة، وتمكين، وفرصة).
- التكامل بين البرامج المختلفة، وتفعيل الربط الإلكتروني فيما بينها، وإدخال الرقمنة وأدوات الذكاء الاصطناعي في بنية نظام الحماية الاجتماعية وبرامجه.
- تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص بشكل أكبر في منظومة الحماية الاجتماعية الوطنية.
- زيادة الوعي المجتمعي وتعزيز آليات الاتصال والتواصل في قطاع الحماية الاجتماعية.

نظرية التغيير

اعتمدت الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية على منهجية "نظرية التغيير" (Theory of Change) في التخطيط الاستراتيجي، وهي منهجية شاملة ومتكاملة للتخطيط بعيد المدى، وتتضمن التنفيذ الفعّال والكفء، بالإضافة إلى المتابعة والتقييم الدقيق للأثر، وتُستخدَم هذه المنهجية على نطاق واسع في استراتيجيات الحكومات، والعمل التنموي، وقطاعات المنظمات غير الربحية، بهدف تعزيز التغيير

الاجتماعي وقياس الأثر، وتقوم "نظرية التغيير" بتحديد الأثر طويل المدى والمخرجات المنشودة كخطوة أولى، ثم ترسم خريطة عكسية لتحديد النتائج المسبقة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

بناءً على هذه المنهجية، حُدِّدَ الأثر المتوقع برؤية مستقبلية، ومخرجات بعيدة ومتوسطة المدى، تقود إلى نتائج وأهداف استراتيجية فرعية، وترتبط هذه الأهداف بخطة عمل وإطار زمني يشمل مبادرات وبرامج نوعية وواقعية ذات نتائج واضحة وقابلة للقياس، مما يضمن تحقيق تأثير ملموس وفعّال يلبي احتياجات المجتمع على المدى الطويل.

الخريطة الاستراتيجية

المخرجات بعيده المدى للاستراتيجية

أسر فقيرة وأكثر حاجة قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية بشكل مستدام
رأس مال بشريّ مُمكّن وقادر على الوصول إلى خدمات التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية المتكاملة، والدامجة، وعالية الجودة، والحصول العادل عليها بشكل مستدام.
مجتمع منتج وفاعل من خلال سوق عمل نشط وظروف عمل لائقة

المخرجات متوسطة المدى والنتائج

محور "كرامة"

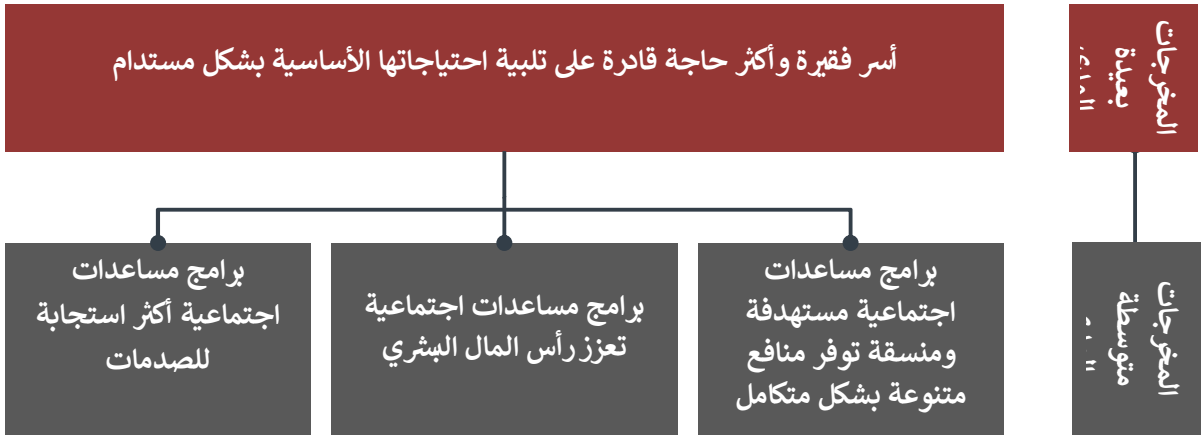

المخرج بعيد المدى: أسر فقيرة وأكثر حاجة قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية بشكل مستدام

محور "كرامة"-المخرج متوسط المدى 1.1: برامج مساعدات اجتماعية مستهدفة ومنسقة توفر منافع متنوعة بشكل متكامل

يهدف هذا المخرج إلى تعزيز أطر الاستهداف لبرامج المساعدات الاجتماعية، وتعزيز التنسيق بين جميع البرامج المقدمة من القطاع الحكومي وغير الحكومي؛ للوصول إلى منظومة مساعدات وطنية متكاملة تقدم دعمًا ماليًا وعينيًا متنوعًا للأسر والأفراد من الرجال والنساء حسب احتياجاتهم المختلفة. وهذا من شأنه أن يرفع كفاءة نفقات المساعدات الاجتماعية، ويعزز من شفافية جميع البرامج؛ لتحقيق العدالة الاجتماعية.

النتائج / الأهداف الاستراتيجية الفرعية	البرامج والمشاريع والمبادرات
1.1.1 تعزيز التنسيق بين جميع برامج المساعدات الاجتماعية الوطنية والمحلية المقدمة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ضمن منظومة وطنية واحدة وشاملة.	○ تنفيذ تحليل قطاعي لبرامج المساعدات الاجتماعية المقدمة؛ لتحديد أوجه الاختلافات والفجوات والازدواجية في الاستهداف والتطبيق. ○ تطوير خطة مرحلية لتوحيد برامج المساعدات الاجتماعية المزدوجة، وبالأخص المساعدات الطارئة، ودعم التعليم، ومساعدات إنشاء المنازل وترميمها بناءً على تحليل البرامج. ○ تعديل التشريعات اللازمة لتنسيق البرامج المزدوجة وتوحيدها وفقاً لمنهجية قائمة على الأدلة، ومستجيبة للاحتياجات والأولويات المختلفة للرجال والنساء. ○ إجراء دراسة قانونية تهدف إلى قانون شامل ومتكامل لصندوق الزكاة يستبدل القانون المؤقت الحالي. ○ تطوير دليل لجميع برامج المساعدات الاجتماعية يوضح الجهة المسؤولة عن تقديم البرنامج وأسس الانتفاع. ○ تطوير السجل الاجتماعي الشامل مع آلية استهداف ديناميكية. ○ تطوير نافذة تقديم موحدة مربوطة بالسجل الاجتماعي. ○ ربط جميع برامج المساعدات الاجتماعية بالسجل الاجتماعي، ونافذة التقديم الموحدة من خلال خطة مرحلية تدريجية تبدأ ببرامج صندوق المعونة، والتأمين الصحي الاجتماعي، وصندوق دعم الطالب.
2.1.1 تحسين فعالية برامج المساعدات الاجتماعية وكفاءة استهدافها؛ لتصبح متكاملة وموجهة إلى الفئات الفقيرة والأكثر حاجة.	○ تطوير معادلة الاستهداف الحالية الخاصة ببرامج المساعدات الاجتماعية المتكررة (الحد من أخطاء الشمول والاستبعاد، وقيم المساعدات)؛ لتنسيق المساعدات الاجتماعية بالاستناد إلى السجل الاجتماعي. ○ توفير مساعدات إضافية وتقديمها بشكل مستهدف لفئات محددة من كبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، وأسر الأطفال، وحديثي الولادة، وغيرهم من الفئات الأكثر حاجة ○ إصدار وتنفيذ تعليمات الحالات الخاصة التي تشمل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها.

	○ تعديل أسس تحديد قيمة المعونات المقدمة من برامج المساعدات الاجتماعية الرئيسة حسب درجة الحاجة، بما يضمن قدرة الأسرة على تلبية احتياجاتها الأساسية. ○ إجراء دراسات وتحليلات دورية لقياس مستويات الهشاشة والاحتياجات، واستحداث مؤشرات لقياس الفقر والحرمان متعدد الأبعاد للأسر والأفراد من الرجال والنساء والأطفال بشكل دوري. ○ تنفيذ دراسة تحليلية حول آليات التنسيق ما بين الزكاة ونظام الحماية الاجتماعية؛ لزيادة التكامل فيما بينهم بتطوير عدة سيناريوهات قابلة للتنفيذ. ○ أتمته الإحالات بين الزكاة وبرامج الدعم الحماية الاجتماعية الأخرى لضمان العدالة وعدم التكرار. ○ مأسسة برنامج التغذية المدرسية بتطوير خطة عمل، والتنسيق الفعال بين الجهات الحكومية المعنية، مع إمكانية إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص. ○ تطوير برنامج وطني للإسكان مبني على دراسة تفصيلية للاحتياجات في جميع المحافظات. ○ تطوير إجراءات تشغيلية قياسية (SOPs)، ومأسسة آليات تقييم دورية لقياس كفاءة برامج المساعدات الاجتماعية الوطنية وفعاليتها، وأثرها على الفئات المختلفة من الرجال، والنساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة.

محور "كرامة" -المخرج متوسط المدى 1.2: برامج مساعدات اجتماعية تعزز رأس المال البشري	
يهدف هذا المخرج إلى دمج مسارات تمكينيه اجتماعية واقتصادية، تعمل على تعزيز رأس المال البشري في جميع برامج المساعدات الاجتماعية، وذلك بربط المساعدات النقدية والعينية بخدمات اجتماعية إضافية (كاش بلس)، وبمسارات تمكين اقتصادي فعالة تراعي احتياجات المرأة والرجل في المجتمع. إذ إنه سيساهم في تمكين الأسر والأفراد المحتاجة للحصول على دعم متكامل يمكّنهم من العيش باستقلالية وكرامة، الذي من شأنه أن يتيح المجال لأسر وأفراد آخرين يحتاجون إلى الانتفاع من المساعدات والدعم. ويشكل هذا المخرج حلقة وصل واضحة مع محوري "تمكين" و"فرصة".	
النتائج / الأهداف الاستراتيجية الفرعية	**البرامج والمشاريع والمبادرات**
1.2.1 التوسع ببرامج (كاش **بلس**)، التي تقدم خدمات اجتماعية إضافية لمنتفعي المساعدات الاجتماعية.	○ مراجعة تعليمات برنامج الدعم النقدي الموحد، بما يضمن تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري (الصحة، والتعليم، والتدريب والتمكين الاقتصادي). ○ دراسة تفصيلية للاحتياجات الاجتماعية لمنتفعي المساعدات الاجتماعية. ○ تطوير خريطة طريق مرحلية للتوسع ببرامج (كاش بلس) لمنتفعي المساعدات الاجتماعية. ○ إصدار دليل إحالة لمستفيدي المساعدات الاجتماعية إلى الخدمات الإضافية (كاش بلس) كمراكز مكاني وغيرها من البرامج.

	○ الربط بين برنامج صندوق دعم الطالب والمستفيدين من برامج أخرى، مثل أبناء الأسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية التي على قوائم انتظار الصندوق، وخريجي دور الرعاية. ○ تنفيذ تقييم لتحديد الأولويات للتوسع في برنامج التغذية المدرسية، وذلك -على سبيل المثال -بالتغطية الجغرافية أو من ناحية زيادة الأيام الدراسية المغطاة من البرنامج أو من خلال المشاركة مع القطاع الخاص. ○ تعزيز استهداف الأطفال في الأسر المنتفعة من صندوق المعونة الوطنية والأسر على قوائم الانتظار للاستفادة من برنامج التغذية المدرسية ورعاية الأطفال والتعليم المبكر.
2.2.1 تمكين اقتصادي متعدد المسارات لأفراد الأسر المنتفعة القادرة على العمل.	○ إنشاء قاعدة بيانات لمهارات الأفراد المنتفعين من برامج المساعدات تُحدّث بشكل دوري، وتكون آلية التقديم على نافذة التقديم الموحدة. ○ تنمية مهارات وقدرات أفراد الأسر الفقيرة القادرة على العمل من الرجال والنساء، وتشبيكهم بفرص عمل أو مشاريـع إنتاجية. ○ تطوير خطة تنفيذية لمأسسة برامج العمل مقابل المال للأسر المنتفعة والمتقدمة، وربطه بقاعدة بيانات المهارات. ○ تخصيص حصص لمستفيدي المساعدات الاجتماعي القادرين على العمل في البرامج الوطنية للتمكين الاقتصادي.

محور "كرامة"-المخرج متوسط المدى 3.1: برامج مساعدات اجتماعية مستجيبة للصدمات

يعنى هذا المخرج بتطوير أنظمة استجابة فعالة ومرنة وسريعة في جميع برامج المساعدات الاجتماعية؛ لتعزيز جاهزيتها للاستجابة إلى المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى تدهور الوضع المعيشي للأسر في الأردن، إذ تساهم هذه الأنظمة في بناء منظومة مساعدات مستجيبة للأزمات، من ناحية الاستعداد والاستجابة، ودعم التعافي للأسر والأفراد الأكثر تضررًا.

النتائج / الأهداف الاستراتيجية الفرعية	البرامج والمشاريـع والمبادرات
1.3.1 تعزيز الجاهزية والاستعداد للأزمات، وتوسيع نطاق المساعدات الاجتماعية لتغطية الفئات الأكثر هشاشة والمتضررة بشكل مباشر من الأزمات.	○ تطوير التشريعات اللازمة لتأسيس واجهة للتمويل الطارئ ضمن صندوق الحماية والرعاية، وبمساهمة من الأفراد (التبرعات والزكاة)، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني (خارج الموازنة على غرار صندوق همة وطن). ○ تطوير إجراءات التشغيل القياسية المبنية على سيناريوهات لصدمات وأزمات مختلفة، تشمل تصميم حزم متفاوتة من برامج المساعدات المرنة والقابلة للتكيف. ○ تنفيذ تدريب لموظفي الجهات المعنية في المساعدات الاجتماعية، كصندوق المعونة الوطنية، وصندوق الزكاة، ومؤسسات المجتمع المدني الشريكة في تنفيذ إجراءات التشغيل القياسية. ○ إدراج الاستجابة للصدمات ضمن نظام إدارة المعلومات التابع لصندوق المعونة الوطنية.

	○ الربط ما بين نظام الإنذار المبكر، وخريطة المخاطر المراعية للاحتياجات والأولويات المختلفة للنساء والرجال، ومواقع الأسر الأكثر حاجة ضمن السجل الاجتماعي؛ لتحسين الاستهداف الجغرافي. ○ تطوير آليات للمتابعة، وتقييم فعالية برامج المساعدات الاجتماعية في الاستجابة للصدمات، وإشراك المستفيدين في تقييم الخدمات والتغذية الراجعة لضمان تحسينها المستمر.

محور "تمكين"

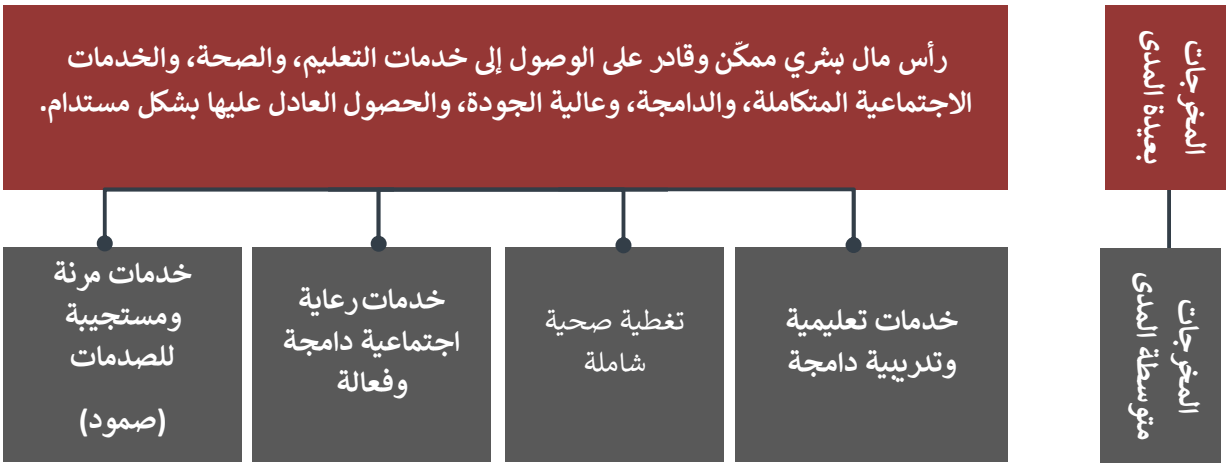

المخرج بعيد المدى٢: رأس مال بشري ممكّن وقادر على الوصول إلى خدمات التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية المتكاملة، والدامجة، وعالية الجودة، والحصول العادل عليها بشكل مستدام.

محور "تمكين"-المخرج متوسط المدى 1.2: خدمات تعليمية وتدريبية دامجة	
يعنى هذا المخرج بالنهوض بخدمات التعليم في مرحلة الطفلة المبكرة، والمرحلة الأساسية، والتعليم المهني الذي سيتطلب زيادة الطاقة الاستيعابية لمرحلة رياض الأطفال، وتحسين جودة التعليم الأساسي بشكل متكافئ في جميع أنحاء الأردن، وإشراك القطاع الخاص بشكل أكبر في خدمات التعليم والتدريب المهني، التي من شأنها أن تزيد جاذبية المسار المهني في المنظور العام، وزيادة ملاءمته لسوق العمل. بالإضافة إلى تعزيز شمولية التعليم من خلال خدمات دامجة تعمل على زيادة نسب التحاق وتقليل نسب التسرب المدرسي من الفئات الأكثر احتياجا، بما فيها الأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال المحتاجين للحماية والرعاية والأيتام، والناجيات والناجون من حالات العنف الأسري في المنظومة التعليمية بشكل فعال.	
النتائج / الأهداف الاستراتيجية الفرعية	**البرامج والمشاريع والمبادرات**
1.1.2 حصول الأطفال على تعليم نوعي بجودة عالية في مرحلة رياض الأطفال.	○ تطوير سياسة وطنية لرعاية الأطفال بهدف وضع إطار وطني واضح وشامل للتوجهات والأهداف العامة في هذا المجال. ○ التوسع في إنشاء رياض الأطفال، وإنشاء غرف صفية وتجهيزها لرياض الأطفال في المدارس لتحسين جودة الخدمات المقدمة. ○ بناء قدرات معلمات رياض الأطفال وتأهيلها. ○ تطوير وتطبيق نظام جودة موحد لرياض الأطفال في القطاعين العام والخاص يشمل قدرة الأهالي والأمهات على المشاركة في تطوير نوعية الخدمات.
2.1.2 توسيع فرص الالتحاق في التعليم بشكل متكافئ في جميع أنحاء الأردن.	○ تحسين البيئة المدرسية خاصة في المناطق الأقل وصولا إلى الخدمات بتأهيل المعلمين والمعلمات وتدريبهم، وتوفير الحوافز لهم. ○ بناء شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لزيادة توفير الخدمات التعليمية ضمن كلف معقولة، وتسهيل الوصول إليها خاصة في مرحلة التعليم المبكر.
3.1.2 التوسع في التعليم الدامج وإدماج الفئات المستهدفة (الأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال المحتاجين للحماية والرعاية والأيتام، ، والمعنفون) في التعليم النظامي وغير النظامي	○ الاستمرار في تنفيذ برنامج التربية الخاصة. ○ تأهيل المدارس لاستقبال الأطفال ذوي الإعاقة (الخفيفة والمتوسطة). ○ تدريب الكوادر التربوية وتأهيلها في مجال التعليم الدامج للأشخاص ذوي الإعاقة. ○ تطوير المناهج التعليمية والوسائل التعليمية بأشكال ميسرة لتناسب متطلبات الطلبة ذوي الإعاقة، بما فيها تقنيات الاتصال والتكنولوجيا والإنترنت ومختبرات الحاسوب. ○ تطوير حملة لرفع الوعي بأهمية التعليم الدامج ○ تنفيذ دراسات دورية تحليلية عن خصائص الاطفال غير الملتحقين والمعرضين لخطر التسرب من المدارس، بناءً على الإطار التحليلي الخاص بالمبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة-out of-school-children initiative OOSCI

	○ تطوير برامج للحد من التسرب وتشبيك المتسربين مع برامج (كاش بلس) وغيرها؛ لتوفير الخدمات اللازمة بناءً على احتياجات أسرهم. ○ الاستمرار في توفير برامج التعليم الاستدراكي، وتعزيز ثقافة المتسربين، ومحو الأمية للأطفال المتسربين بحسب احتياجاتهم
4.1.2 توفير بيئة تعليمية تدريبية للتعليم المهني، وزيادة فرص الالتحاق في التعليم المهني المستجيب لسوق العمل المحلي.	○ تصميم برامج تدريبية تحاكي عوامل الإنتاج وسوق العمل لكل محافظة، مع شمول أهداف واضحة لتعزيز مشاركة الفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة. ○ تعزيز برامج التدريب المهني بمواكبة التكنولوجيا. ○ تطوير مشروع الإرشاد والتوجيه التعليمي والمهني للفئات المستهدفة. ○ تنظيم مشاركة المنظمات غير الحكومية في مجال تطوير برامج التدريب والتشغيل. ○ توفير التعليم المهني (BTEC) والتوسع فيه. ○ تأهيل المعلمين والمدربين بتزويدهم بالمهارات، والمعرفة، والأدوات اللازمة؛ لتقديم تدريب مهني فعّال وعالي الجودة.

محور "تمكين"-المخرج متوسط المدى 2.2: تغطية صحية شاملة

يعنى هذا المخرج بالنهوض بخدمات الرعاية الصحية الأولية والشاملة، وزيادة جودتها، وتعزيز دورها الوقائي وصولًا إلى تغطية صحية شاملة ومستجيبة للاحتياجات المختلفة للنساء والرجال، تكون فيها المراكز الصحية الأولية أول محطة للحصول على خدمات صحية أساسية ذات جودة، والتوسع في تغطية التأمين الصحي بتطوير المنظومة الوطنية للتأمين الصحي؛ لتصبح أكثر كفاءة، مما يساهم في توفير موارد إضافية لتوسيع تغطية التأمين الصحي دون زيادة كبيرة في المخصصات.

النتائج / الأهداف الاستراتيجية الفرعية	**البرامج والمشاريع والمبادرات**
1.2.2 التوسع في تغطية التأمين الصحي وزيادة كفاءة المنظومة الوطنية للتأمين الصحي الوطنية وفاعليتها.	○ تنفيذ المرحلة الأولى من خطة إصلاح التمويل والتغطية الصحية الشاملة، التي تشمل: • إعداد التشريعات اللازمة لتطوير منظومة "التأمين الصحي الوطني". • وضع إطار حوكمة للرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة. • إعداد خطة لرفع جاهزية المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة. • إعداد "الخطة الإعلامية اللازمة لحشد التأييد لإطلاق المرحلة الأولى". ○ إجراء دراسة إكتوارية وتحليلية للمنظومة الوطنية للتأمين الصحي بما يشمل مصادر الإعفاءات الطبية. ○ توحيد البرامج التي تقدم تأمينًا صحيًّا مجانيًّا تحت "برنامج التأمين الصحي الاجتماعي"، والاستعانة بالسجل الاجتماعي لعملية الاستهداف. ○ دراسة تكلفة التوسع في تغطية التأمين الصحي المجاني لفئة الأطفال من سن 6 سنوات وأقل من 18 سنة.

	○ تطوير خطة مرحلية للتوسع في تغطية التأمين الصحي المجاني لفئة الأطفال من سن 6 سنوات وأقل من 18 سنة. ○ تضمين المتطلبات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة في أسس تحديد مزايا الانتفاع من التأمين الصحي. ○ دراسة توسيع نظام التأمين الصحي لتغطية أكبر للرعاية الصحية النفسية. ○ دراسة تفصيلية للأثر الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن إلزام أصحاب العمل بتأمين العاملين لديهم.
2.2.2 تعزيز الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية والشاملة والحصول عليها بجودة عالية.	○ تحسين البنية التحتية للمراكز الصحية. ○ إنشاء نظام متابعة وتقييم للمراكز الصحية الأولية والشاملة. ○ زيادة التوعية بخدمات المراكز الصحية الأولية وأهميتها كنقطة دخول أولى للخدمات الصحية. ○ تعزيز تقديم خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية، من خلال تقديم حزمة متكاملة من البرامج. ○ رفع مستوى الخدمات الصحية الإنجابية القبلية والبعدية المقدمة من مراكز الرعاية الصحية المختلفة. ○ تأهيل المراكز الصحية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لكلا الجنسين. ○ تزويد المراكز الصحية الأولية والشاملة بالاختصاصات الطبية والأدوية، والتوسع في تخصص طب الأسرة. ○ دراسة حول إنشاء برنامج للرعاية الصحية المنزلية لكبار السن. ○ تطوير خدمة التوصيل المنزلي للأدوية المزمنة للمرضى. ○ التوسع في تشكيل لجان صحية مجتمعية.

محور "تمكين" -المخرج متوسط المدى 3.2: خدمات رعاية اجتماعية دامجة وفعالة	
يعنى هذا المخرج بتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية؛ لتكون أكثر دمجًا، بحيث تعمل على إعادة دمج الفئات المستهدفة في المجتمع والأسرة، مما يتطلب التوسع ببرامج الرعاية البديلة وبدائل الإيواء والمراكز النهارية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة، وبرامج الرعاية اللاحقة، وحماية حالات أو ضحايا العنف الأسري، وزيادة الطاقة الاستيعابية لدور الحضانة. ويتطلب ذلك شراكات أوسع مع الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى تعزيز نهج إدارة الحالة ومسارات الإحالة، وبناء قدرات العاملين الاجتماعيين، وتطوير منظومة العمل الاجتماعي ككل.	
النتائج / الأهداف الاستراتيجية الفرعية	**البرامج والمشاريع والمبادرات**
1.2.3 مهننة العمل الاجتماعي، ورفع قدرات العاملين فيه.	○ مأسسة المهنة للعاملين الاجتماعيين واعتماد مزاولتها بتطوير التشريعات اللازمة.

	○ تصميم خطط وتنفيذها لبناء قدرات العاملين الاجتماعيين بتخصصاتهم المختلفة مثل متطلبات التدريب والاعتماد لمقدمي خدمات رعاية الأطفال ○ تأسيس قاعدة بيانات إلكترونية ومنصة لمزاولي مهنة العمل الاجتماعي ضمن وزارة التنمية الاجتماعية. ○ الربط ما بين كليات العمل الاجتماعي ضمن الجامعات والمعاهد والفرص التدريبية العملية لتأهيل طلبة العمل الاجتماعي بخبرات عملية تثري المسار التعليمي الأكاديمي لهم إضفاء الطابع المهني على مهن الرعاية من خلال: • إصدار تعليمات ترخيص مزودي التدريب للمسارات التدريبية اللازمة للمهن الاجتماعية. • نشر الوعي حول أهمية مهننة العمل الاجتماعي وزيادة الإقبال عليه.
2.2.3 تطوير وتطبيق نهج إدارة الحالة ومسارات الإحالة.	○ دراسة للبناء على الدروس المستفادة من تطبيق نهج إدارة الحالة، بما في ذلك الحالات الخاصة التي تتضمن العنف الأسري والإعاقة. ○ تطوير دليل إجرائي لجميع برامج الحماية الاجتماعية، يوضح الجهة المسؤولة عن تقديم البرنامج، وأسس الانتفاع، وآليات الإحالة، ويستخدمه العاملون الاجتماعيون. ○ تأسيس سجل رقمي لبيانات المنتفعين من وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات الشريكة مشابه لنظام "حكيم" في القطاع الصحي؛ لتتبع المستفيدين، وتسهيل إحالتهم (يدمج في نظام المعلومات الإدارية الجديد) والربط مع السجل الاجتماعي. ○ التوسع في نظام "أمان" الوطني والخاص بتتبع حالات العنف الأسري وإدارة حالات العنف بطريقة شمولية تضمن السرية والخصوصية وكفاءة الاستجابة ○ تطوير إطار وطني لمعالجة العنف الأسري وإطلاقه ○ رفع الوعي لمعالجة العنف الأسري تشمل أفراد الأسرة ذكورًا وإناثًا في المراحل العمرية المختلفة، في مختلف المحافظات ○ تطوير حزمة من الخدمات المساندة للنساء الناجيات من العنف الأسري وأطفالهن، بما يساهم في إعادة الإدماج الاجتماعي، والتمكين الاقتصادي، ورفع الوعي العام حولها.
3.2.3 تمكين الجمعيات والقطاع الخاص لدور أكبر في الرعاية الاجتماعية.	○ اعتماد آلية لتصنيف الجمعيات وتقييمها، وتعزيز دورها في خدمات الرعاية والحماية الاجتماعية. ○ زيادة موازنة صندوق دعم الجمعيات، وتطوير أسس لتوزيع الدعم للجمعيات، تكون مبنية على آلية التصنيف المستحدثة، ونسب الاحتياجات، وطبيعة المجتمعات المحلية التي تخدمها الجمعيات. ○ استحداث جائزة لأفضل الجمعيات القائمة على الحماية الاجتماعية. ○ التوسع في شراء الخدمات من الجمعيات. ○ استحداث منتدى سياسات لتعزيز الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية في عملية رسم السياسات، وتقديم الخدمات المشتركة في قطاع الحماية الاجتماعية. ○ إنشاء صندوق الحماية والرعاية الاجتماعية وتفعيله (بحيث يشمل آليات جمع التبرعات المختلفة، بما فيها الصدقة والزكاة).

	○ تأطير المسؤولية المجتمعية بالتعاون مع القطاع الخاص وغرف الصناعة والتجارة، وتطوير التشريعات اللازمة التي تحدد إلزامية رصد المسؤولية المجتمعية، وتوجيهها نحو الاحتياجات المحلية. ○ إيجاد آليات تساهم في توجيه المسؤولية المجتمعية على المستوى المحلي، وتطوير تقارير تبين الاحتياجات السنوية في محاور الحماية الاجتماعية على مستوى كل محافظة؛ للاستفادة منها في توجيه المسؤولية المجتمعية. ○ تأسيس منصة إلكترونية ونظام معلومات؛ لرصد المسؤولية المجتمعية الموجهة لقطاع الحماية الاجتماعية وتتبعها. ○ تأطير الوقف الخيري والوصايا الإسلامية وتوجيهها نحو أبرز الاحتياجات في قطاع الحماية الاجتماعية. ○ تعزيز التعاون والتنسيق مع مجالس المحافظات والبلديات والمؤسسات الأهلية في مجال تقديم خدمات الحماية الاجتماعية على المستوى المحلي. ○ بناء قدرات مجالس المحافظات والبلديات والمؤسسات الأهلية في مجال إعداد موازنات الحماية الاجتماعية، وتصميم برامج حماية بناءً على الاحتياجات المحلية.
4.2.3 تطوير الخدمات الدامجة للفئات المستهدفة.	○ تطبيق معايير الاعتماد وضبط الجودة لخدمات دور الرعاية والحماية الاجتماعية في الوزارة، التي تشرف عليها الوزارة لجميع الفئات الأكثر احتياجا المستهدفة ○ زيادة عدد وحدات التدخل المبكر، وتطوير آليات برامج الكشف والتدخل المبكر وتبنيها. ○ الاستمرار في متابعة تنفيذ برامج بدائل الإيواء، وزيادة عدد المراكز النهارية الدامجة، وتطوير قدرات العاملين فيها. ○ تطوير إجراءات إصدار البطاقة التعريفية للأشخاص ذوي الإعاقة. ○ تطوير برامج الرعاية اللاحقة لمختلف الفئات المستهدفة وخاصة في مجال إعادة الالتحاق بالتعليم والتمكين الاقتصادي. ○ تنفيذ دراسة تحليلية لتقييم أثر التغيرات السكانية، والظواهر الاجتماعية على الاحتياجات بنهج يستجيب لأولويات الرجال والنساء واحتياجاتهم المختلفة، وحجم الطلب على خدمات الحماية الاجتماعية على المديَيْن القصير والمتوسط، وضمن النطاق الزمني للاستراتيجية المحدثة. ○ تطوير مراكز تنمية المجتمع المحلي، وتعزيز مأسسة برامج لتقديم خدمات حماية اجتماعية دامجة، والبدء بتنفيذ الإحالات أسوةً بمراكز مكاني. ○ تطوير خطة مرحلية لمأسسة مراكز مكاني وتطوير دليل إجراءي لتقديم دليل إجرائي لتقديم خدمات كاش بلاس وغيرها من الخدمات الدامجة ○ تعزيز تنفيذ التدابير غير السالبة للحرية للأحداث، والتشبيك مع برامج محور فرصة والتمكين الاقتصادي. ○ التوسع في تطبيق سياسة الدمج وبرامج الاحتضان والأسر الراعية البديلة للأطفال المحتاجين للحماية والرعاية، والبرامج المساندة لضحايا التفكك الأسري. ○ تعزيز الوقاية من انفصال الأطفال عن أسرهم، وتقديم الدعم الكافي للأسر.

	○ مراجعة المخصصات المالية للأطفال ضمن الموازنة العامة في مجال الخدمات الاجتماعية وبناء القدرات في مجال الموازنات المراعية لاحتياجات الأطفال
5.2.3 الحد من عمل الأطفال وزواج القاصرات والتسرب المدرسي.	○ إعداد دراسة ومسح وطني لتحديث بيانات عمل الأطفال، والتسرب المدرسي، وزواج القاصرات. ○ تضمين المؤشرات الخاصة بعمالة الأطفال (ذكورًا وإناثًا) بالمسوحات الوطنية؛ لِتُقاس بشكل دوري. ○ وضع خطة لمكافحة عمل الأطفال ضمن إجراءات تحدّدها وزارات التربية، والعمل، والتنمية. ○ تشكيل لجنة تضم وزارات التربية، والتنمية، والأوقاف، ووضع خطة لمكافحة زواج القاصرات. ○ تطوير خطة عمل موحدة، والتوسع في مسارات الإحالة للأطفال والأسر، وربطهم ببرامج حماية اجتماعية بحسب احتياجاتهم. ○ تنفيذ برنامج مساعدات نقدية لأسر مستهدفة؛ للحد من عمل الأطفال، وزواج القاصرات، وتسربهم المدرسي، يتضمن زيادة الوعي عن التعليم، وتتبع انتظام الطلبة في المدارس.

محور "تمكين"-المخرج متوسط المدى 4.2: خدمات مرنة ومستجيبة للصدمات	
يعنى هذا المخرج بضمان استمرارية تقديم الخدمات الصحية، والتعليمية الأساسية، وخدمات الحماية الاجتماعية في أثناء الصدمات، مما يتطلب وجود خطط جاهزية لكل من هذه الخدمات؛ للاستعداد لمواجهة أي صدمة محتملة يمكن أن تؤثر تأثيرًا حادًا على الفئات الأكثر احتياجا، وذلك ببناء نظام إنذار مبكر للحماية الاجتماعية؛ لحماية جميع الأسر والأفراد من الرجال والنساء في مراحل العمر المختلفة في جميع أنحاء الأردن، وبالأخص في الأماكن التي قد تشكّل بؤرًا للهشاشة الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلب التدخلات السريعة في أوقات محددة.	
النتائج / الأهداف الاستراتيجية الفرعية	**البرامج والمشاريع والمبادرات**
1.2.4 بناء خطط وبرامج لضمان استمرارية تقديم الخدمات الصحية، والتعليمية، وخدمات الحماية الاجتماعية في أثناء الأزمات.	○ استكمال نظام الإنذار الاجتماعي المبكر وتفعيله. ○ تطوير إجراءات التشغيل القياسية المبنية على سيناريوهات مختلفة على مستوى محور "تمكين"، تشمل تصميم حزم متفاوتة من برامج الحماية الاجتماعية التي من الممكن تنفيذها في مختلف أنواع الصدمات والأزمات. ○ تطوير نظام إدارة المخاطر والصدمات للتعليم العام ومأسسته. ○ إجراء دراسة لربط الجمعيات ومواقعها وبيانات منصة "تكامل" مع خرائط مركز الأمن وإدارة الأزمات؛ لتحديد مؤسسات المجتمع المدني القادرة على تقديم المساعدات والخدمات الطارئة للأسر القريبة المتأثرة بالأزمات والصدمات. ○ التشبيك مع المنصات التعليمية عن بعد، وتوفير باقات خاصة للفئات المستهدفة في أثناء الأزمات والصدمات.

	○ التشبيك مع المنصات الصحية (telemedicine) منصة "الطبي" الأردنية على سبيل المثال، التي توفر خدمات صحية أولية عبر الهاتف أو الإنترنت، وتوفير باقات خاصة للفئات المستهدفة في أثناء الأزمات. ○ تفعيل فرق الاستجابة للطوارئ والأزمات (صحة). ○ مشروع دراسة البنية التحتية، وبالأخص التقنية التي تسمح لاستمرار تقديم الخدمات في أثناء الأزمات والصدمات. ○ تطوير برامج الدعم النفسي والاجتماعي خلال الأزمات والصدمات، مع مراعاة خصوصية كل فئة من الفئات الأكثر احتياجا. ○ تدريب العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية على أساليب الاستجابة للصدمات، وتقديم المساعدات والخدمات للفئات الأكثر تضررًا.

محور "فرصة"

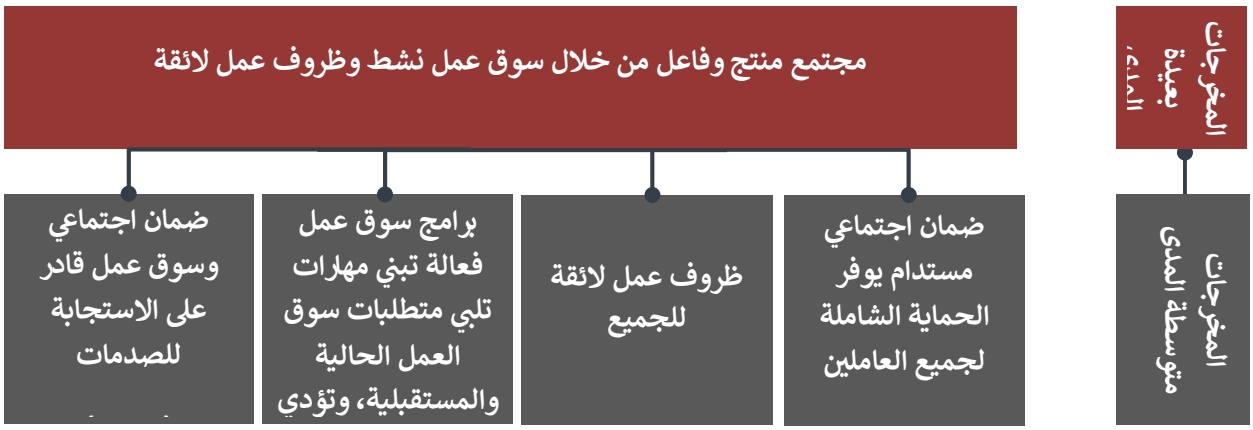

المخرج بعيد المدى ٣: مجتمع منتج وفاعل من خلال سوق عمل نشط وظروف عمل لائقة

محور "فرصة"-المخرج متوسط المدى 1.3: ضمان اجتماعي مستدام يوفر الحماية الشاملة لجميع العاملين	
يعنى هذا المخرج بتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي عبر نظام يوفر الحماية من الأخطار الاجتماعية لجميع العاملين والعاملات، ويمتاز بالاستدامة؛ لضمان حماية جميع العاملين والعاملات والمتقاعدين والمتقاعدات، وكبار السن، والأجيال القادمة.	
النتائج / الأهداف الاستراتيجية الفرعية	**البرامج والمشاريع والمبادرات**
1.1.3 توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي من خلال الحد من العمل غير المنظم.	○ إعداد دراسة تفصيلية لواقع العمل غير المنظم، وأهم تحديات المساهمة ببرامج الضمان التي تواجه أصحاب العمل والعمال مستجيبة للاختلافات والأولويات المتعلقة بالرجال والنساء،

	بما في ذلك أي تحديات متعلقة بقطاعات محددة أو بأنماط عمل محددة (العمل عن بعد، والعمل الجزئي، والعمل عبر المنصات). ○ تطوير خريطة طريق / خطة عمل إجرائية متدرجة للحد من العمل غير المنظم، مستندة إلى الدراسة السابقة، ومخرجات أحدث الدراسات الإكتوارية، وإقرارها من مجلس الوزراء، على أن تُتابَع بشكل دوري. ○ إعداد جداول تحليلية بشكل دوري حول العمل غير المنظم وخصائصه، والأنشطة الاقتصادية، التي يتركز فيها باستخدام بيانات مسح القوى العاملة من دائرة الإحصاءات العامة. تنفيذ دراسة إكتوارية محدثة، ومعالجة تحديات الاستدامة الإكتوارية في ضوء نتائجها بتنفيذ إصلاحات بارامترية طويلة الأجل، بما يتماشى مع توصيات التقييم الإكتواري. ○ تطوير ورقة بيضاء شاملة لإصلاحات الضمان الاجتماعي، لبناء نظام أكثر شمولًا ومرونة وعدالة، يستجيب للتحولات الاقتصادية والاجتماعية ويعزز الحماية لكافة فئات المجتمع، مع إيلاء اهتمام خاص بتمكين النساء والعمالة غير المنظمة وتشمل جملة من الإصلاحات التالية: • إجراء مراجعة لاشتراكات الضمان الاجتماعي والدعومات، وأثرها على الأفراد وعلى مؤشرات سوق العمل، ودورة الاقتصاد بشكل عام. • مراجعة نسب اشتراكات الضمان الاجتماعي الخاصة بالاشتراكات الاختيارية، وإيجاد آليات لتشجيع اشتراك النساء ووصولهن للحماية الاجتماعية. • دراسة تطوير برامج تأمينات اجتماعية تتواءم مع شرائح الأجور المختلفة؛ لزيادة القدرة على تحمل تكاليف الاشتراكات، وخاصة شرائح القوى العاملة التي تتسم بمستوى منخفض من التغطية التأمينية. • إيجاد مسارات تغطية، والاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي لفئات العمالة غير المنظمة من الرجال والنساء في التطبيقات، والأعمال الحرة، وأشكال العمل الناشئة، مثل العمل المرن. • تبسيط الإجراءات ومتطلبات شمول العاملين في القطاع غير المنظم بالضمان الاجتماعي وتطوير آليات التنفيذ. ○ ربط برامج التشغيل بتدخلات الشمول بالضمان الاجتماعي؛ لتحقيق أهداف توسعة الشمول. ○ العمل على تعزيز الربط الإلكتروني وآليات التنسيق بين المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وصندوق المعونة الوطنية، بهدف تحقيق تكامل فعّال بين النظام القائم على الاشتراكات والنظام غير القائم عليها، بما يضمن توفير حماية متكاملة ومستدامة للفئات المستهدفة.

محور "فرصة"-المخرج متوسط المدى 2.3: ظروف عمل لائقة للجميع	
يعنى هذا المخرج بتهيئة ظروف لائقة لجميع أنواع العمل بمختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك من ناحية الأجور، وساعات العمل، والحماية من العنف والتحرش، والعوامل الأخرى، التي من شأنها أن ترفع جاذبية بعض القطاعات للعاملين الأردنيين، وخاصة الإناث منهم، وتضمن حماية جميع العاملين والعاملات في الأردن من مختلف الجنسيات، وفي مختلف النشاطات الاقتصادية.	
النتائج / الأهداف الاستراتيجية الفرعية	**البرامج والمشاريع والمبادرات**
1.2.3 تعزيز حقوق العمال وإنفاذ التشريعات المتعلقة بحمايتهم.	○ إيجاد آليات لمتابعة الحد الأدنى للأجور، وضمان تطبيقه في القطاعات المختلفة. ○ إعداد دراسة لمعايير مراجعة الحد الأدنى للأجور بشكل دوري من اللجنة الثلاثية. ○ تحسين الرقابة والتفتيش: ضمان الامتثال لمعايير العمل التي يضمنها قانون العمل وأنظمته وتعليماته بما فيها المساواة في الأجور من خلال فرق تفتيش فعالة وآليات رقابية رقمية. ○ زيادة الوعي المجتمعي وتنظيم حملات توعوية بحقوق العمال من الرجال والنساء من الفئات المستهدفة، وآليات الإبلاغ عن الانتهاكات. ○ تنفيذ مشروع إعادة تصنيف بيانات وزارة العمل والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تبعًا للمعايير القياسية العالمية للمنشآت والأفراد. ○ تُطَوِّر المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي استراتيجية اتصال وتواصل حديثة، تقوم على تطوير الأنظمة الداخلية عبر تعزيز التواصل المباشر مع جمهور متلقي خدمات المؤسسة، والاستفادة من التكنولوجيا لتصميم العمليات التي تركز على متلقي الخدمة. ○ تبادل البيانات وتنفيذ برامج تفتيش مشتركة بين المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ووزارة العمل.
2.3.2 تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، بمعالجة القيود التي تواجه النساء في المشاركة في سوق العمل والبقاء على رأس عملها، بما فيها ظروف العمل، والنقل، ورعاية الأطفال، والاشتمال المالي (تسهيل العمل المرن، وتوفير خدمات رعاية الأطفال للأسر العاملة، ووسائل مواصلات ميسرة).	○ تقديم منح لدعم تأسيس الحضانات المنزلية وتشغيلها، بالتركيز على المناطق المفتقرة لتلك الخدمات، ومناطق سكن المستفيدين من المعونات النقدية، والمستفيدين من برامج التدريب والتشغيل. ○ إصلاحات تشريعية، وتعزيز المساواة في بيئة العمل بالتعاون مع القطاع الخاص. ○ تطوير النقل العام، وتوفير حلول نقل آمنة، ويمكن الاعتماد عليها وتحمل تكاليفها للنساء والرجال، والتوسع في خدمات الرعاية عالية الجودة وميسورة التكلفة. ○ تحديد أهداف خاصة بتشغيل النساء، ودعم صاحبات المشاريع الصغيرة، وتعزيز اشتمالهم المالي بمؤشرات قياس أداء ومخصصات مالية محددة في برامج ومبادرات التشغيل الوطنية، وربطها بأطر المتابعة والتقييم الوطنية، والوزارية، والمؤسسية. ○ دعم مبادرات المشاركة في أعمال الرعاية بين أفراد الأسرة مع الشركاء ذوي المصلحة في القطاع العام، والخاص، والمجتمع المدني. ○ تصميم مبادرات وإطلاقها حول معالجة الأعراف الاجتماعية السلبية، التي تعيق عمل المرأة أو تحدها في قطاعات اقتصادية معينة، بالتعاون مع القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، وممثلي المجتمعات المحلية. ○ تنفيذ برنامج الحماية الاجتماعية المحدث المرتبط بتأمين الأمومة. ○ دراسة توسيع نطاق منافع تأمين الأمومة والأبوة التي تدعم التوظيف للإناث.

3.2.3 تطوير تشريعات العمل المتعلقة بالعمل اللائق وخطط إنفاذه.	○ إجراء تقييم قانوني شامل لقانون العمل والتشريعات ذات الصلة، وبيان الثغرات، وإجراء عملية مقارنة مرجعية مع تشريعات البلدان الأخرى وأفضل الممارسات، واقتراح بدائل لسد الثغرات التي حُدِّدَت. ○ تطوير تعليمات إرشادية وخطط تنفيذية لتشريعات العمل، وخاصة تلك المتعلقة بالعمل اللائق، وآليات تقديم الشكاوى ومتابعتها، وخاصة لفئات الدخل المتدني، والفئات الأكثر احتياجا، وشكاوى التحرش، وربطها بأطر المتابعة والتقييم الوزارية والمؤسسية والقطاعية. ○ إصدار نظام خاصّ لتنظيم العمالة الوافدة وفق المادة (12-ب) من قانون العمل لتأطير أشكال تصاريح العمل وخصائصها وأسس إصدارها. ○ تُعِدّ دائرة الإحصاءات العامة جداول تحليلية بشكل دوري حول المشتغلين وخصائصهم باستخدام بيانات مسح القوى العاملة؛ لتوفير بيانات دورية وكافية لوزارة العمل حول تنظيم العمالة الوافدة. ○ دراسة إمكانية استحداث نظام رعاية صحية متكامل وإلزامي من وزارة الصحة لجميع العاملين في القطاع الخاص، بما في ذلك العمالة غير المنظمة والعاطلين عن العمل وغير النشطين، على أن يقوم الضمان الاجتماعي بدور تحصيل الاشتراكات. ○ دراسة تقديم حوافز لمعالجة تحدي عدم الإبلاغ عن الحوادث في تأمين إصابات العمل. ○ دراسة إنشاء منافع الإجازات المرضية (sick leave) من خلال آليات الاشتراكات؛ لتقليل العبء على أصحاب العمل الذين يتحملون تكلفة مرض العمال، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
4.2.3 تعزيز المشاركة الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة.	○ تنفيذ دراسة تحليلية تشرف عليها وزارة العمل ودائرة الإحصاءات العامة بالتنسيق مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، باستخدام بيانات مسح السكان، والصحة الأسرية، ومسح سوق العمل التتبعي (قيد التنفيذ)، للمشاركة الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة. ○ إعداد خطة تنفيذية لرفع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل تشمل إنفاذ التشريعات ذات العلاقة بتشغيلهم عبر التفتيش، والدعم الفني للشركات، والتوعية، والتثقيف، ورفع المهارات عبر البرامج القائمة. ○ تهيئة بيئة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة بتوفير إمكانية الوصول، والترتيبات التيسيرية المعقولة، والأشكال الميسرة.

محور "فرصة"-المخرج متوسط المدى 3.3: برامج سوق عمل فعالة تبنى مهارات تلبى متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية، وتؤدي إلى فرص عمل مستدامة

يعنى هذا المخرج بتطوير آليات برامج سوق العمل؛ لتؤدي إلى فرص عمل مستدامة ولائقة، وتعمل على بناء المهارات المطلوبة حاليًا، ومهارات وظائف المستقبل، إذ يشمل بناء سياسات وطنية لتطوير مهارات الأعمال المستقبلية، واقتصاد التطبيقات والذكاء الاصطناعي، بما يتواءم مع القطاعات المستهدفة في رؤية التحديث الاقتصادي، ويشمل أيضًا تعزيز أطر الشراكة مع القطاع الخاص، ومراكز البحث والتطوير، والمؤسسات الدولية، بالإضافة إلى **تصميم آلية لتقييم أثر برامج سوق العمل وتمويلها وتنفيذها.**

النتائج / الأهداف الاستراتيجية الفرعية	البرامج والمشاريع والمبادرات
1.3.3 تعزيز فعالية الإنفاق الحكومي على برامج سوق العمل وضمان استدامة نتائجها.	○ إعداد خطة للتنسيق بين برامج سوق العمل الوطنية والبرامج الأخرى التي تنفذها الجهات الدولية، بحيث تخضع هذه البرامج للمراجعة والتقييم؛ لتحسين كفاءتها وفاعليتها. ○ تنفيذ برامج التشغيل مقابل الأجر ومأسستها، من خلال مشاريع البنى التحتية ذات العمالة المكثفة، الممولة من القطاع العام أو الجهات المانحة، وتطوير آليات عمل معيارية وأدلة إرشادية لتطوير هذه البرامج، وآليات تنفيذها وتقييمها. ○ إعداد سياسة وطنية لتطوير مهارات الأعمال المستقبلية، واقتصاد التطبيقات والذكاء الاصطناعي، بما يتواءم مع القطاعات المستهدفة في رؤية التحديث الاقتصادي. ○ توجيه البرنامج الوطني للتشغيل في مراحل التنفيذ القادمة نحو بناء مهارات العمالة من الإناث والذكور في المجالات المطلوبة في سوق العمل، التي تستجيب لاحتياجات القطاعات المحددة في رؤية التحديث الاقتصادي. ○ تبني وتنفيذ أدوات الموازنة المراعية لتمكين المرأة في إعداد برامج سوق العمل وتنفيذها ومتابعتها. ○ إعداد تقارير دورية بكفاءة برامج سوق العمل القائمة وفعاليتها، بما في ذلك البرنامج الوطني للتشغيل، ومشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف. ○ إعداد دراسة تحليلية ومراجعة آليات الإقراض المختلفة للمشاريع الصغيرة والمنزلية، وكفاءة الإنفاق على هذه البرامج وفاعليتها. ○ استحداث آلية موحدة للإقراض والتمويل بالاعتماد على معايير معتمدة لقياس الجدوى المالية، والاقتصادية، والاجتماعية بشكل يضمن كفاءة الإنفاق، وتحقيق الأثر الإيجابي على المجتمع، والاقتصاد، وحماية المقترضين.

محور "فرصة"-المخرج متوسط المدى 4.3: ضمان اجتماعي وسوق عمل قادر على الاستجابة للصدمات

يعنى هذا المخرج بوضع الخطط اللازمة للتأكد من جاهزية سوق العمل والضمان الاجتماعي؛ للاستجابة لأي صدمة يمكن أن تؤثر -بشكل خاص - على العاملين والمتقاعدين من الجنسين، بالإضافة إلى تطوير أطر الاستجابة والتعافي

النتائج / الأهداف الاستراتيجية الفرعية	البرامج والمشاريع والمبادرات
1.4.3 رفع مستويات الجاهزية للاستجابة للصدمات والأزمات المؤثرة على سوق العمل.	○ إعداد دراسة تحليلية، باستخدام جميع المسوحات ذات العلاقة، حول العمال المعرضين للخطر من الجنسين في حالات محددة من الصدمات والأزمات، وتحديد خصائصهم، وأعدادهم، وتوزيعهم الجغرافي. ○ تطوير إجراءات التشغيل القياسية المبنية على سيناريوهات مختلفة على مستوى محور "فرصة"، تشمل تصميم حزم متفاوتة من برامج الحماية الاجتماعية مستجيبة للاختلافات والأولويات للرجال والنساء، لتي من الممكن تنفيذها في مختلف أنواع الصدمات والأزمات للعمال المعرضين للخطر.

	○ إعادة النظر في تأمين التعطل عن العمل بشكله الحالي، ليصبح تأمين بطالة قائم على المشاركة في المخاطر لغايات التكامل مع سياسات تنشيط سوق العمل، وليشمل حالات الاستجابة للصدمات مثل التغير المناخي.

ممكنات الاستراتيجية

تمثل الممكنات العناصر الرئيسة التي تضمن نجاح تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (٢٠٢٥-٢٠٣٣) وتحقيق أهدافها. وفيما يلي تفصيل شامل لكل مكون من الممكنات، مرفقًا بأهم الأولويات والممارسات الدولية:

1. إطار مؤسسي وتنسيقي للتنفيذ والمساءلة

تعتمد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية على إطار مؤسسي متكامل يضمن التنسيق الفعال بين مختلف الجهات المعنية بتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية في الأردن، ويضمن هذا الإطار وجود تمثيل فعال من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة، والجهات المعنية. ويُعد هذا الإطار حجر الأساس لتحقيق تكامل الأدوار، وتعزيز الكفاءة والفاعلية في تقديم الخدمات، بما يضمن استجابة شاملة ومستدامة لاحتياجات المستفيدين، ويحدّ من الازدواجية في تنفيذ البرامج.

يرتكز الإطار المؤسسي على ثلاثة مستويات تنسيقة متعددة تشمل:

- المستوى الاستراتيجي.
- المستوى التنفيذي.
- المستوى المالي.

المستوى الاستراتيجي:

يُعنى المستوى الاستراتيجي بوضع الرؤية، والتوجهات العامة، والمخرجات، والأهداف الاستراتيجية، ومؤشرات الأداء المرتبطة بكل محور، التي ترتبط بالجهات المنفذة، وتتواءم مع الاستراتيجيات والبرامج الوطنية. ويعنى أيضًا بتوفير لوحة بيانات ومتابعة (Dashboard) تضمن متابعة الخريطة الاستراتيجية، ومؤشرات الأداء بشكل علمي ومنظم، مما يضمن التزام مختلف الجهات بأولويات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، ويعزز التنسيق عالي المستوى لضمان التماسك بين السياسات والبرامج. وهناك ضرورة لإدماج وتمثيل المستفيدين والمستفيدات والمجتمع المدني في هيكلية متابعة التنفيذ.

المستوى التنفيذي:

يعنى هذا المستوى بضمان التنفيذ الأمثل والمتابعة والمساءلة، ويستند إلى الهيكل التنفيذي والتنسيقي الآتي:

- **اللجنة التوجيهية العليا:** تتولى الإشراف العام على تنفيذ الاستراتيجية، وتوجيه السياسات العامة، وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

- **وحدة متابعة التنفيذ:** تعمل كجهة تنسيقية بين المؤسسات المعنية، وتتابع تنفيذ البرامج والمبادرات بالتواصل المستمر مع ضباط الارتباط في كل مؤسسة مشاركة في التنفيذ، وتقوم الوحدة باستلام تقارير أداء دورية من المؤسسات المعنية، وتستند بعملها إلى لوحة بيانات ومتابعة رئيسة (Dashboard).
- **الفريق الفني لكل محور:** يتولى تحليل البيانات والتقارير الواردة من الجهات المنفذة، ويعمل على صياغة التوصيات ورفعها إلى اللجنة التوجيهية العليا؛ لضمان متابعة أداء الجهات المرتبطة بكل محور، بحيث يتم تحقيق النتائج المرجوة بجودة عالية حسب خطة العمل والخطة الزمنية.

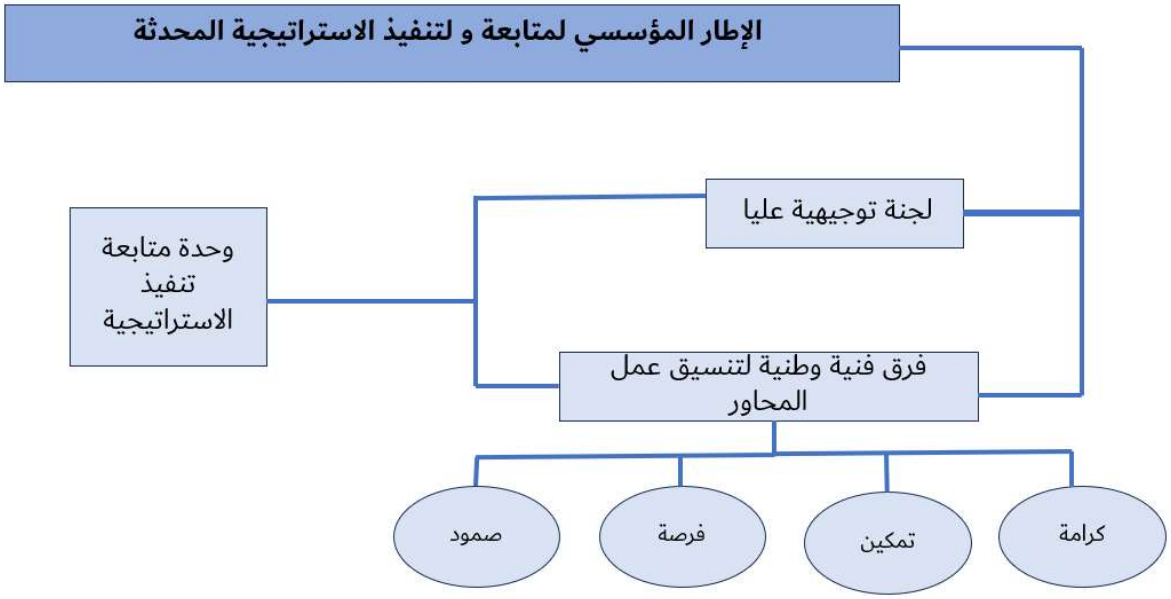

يعتمد هذا المستوى اعتمادًا أساسيًا على البنية التحتية الرقمية؛ لتعزيز التكامل بين البرامج المختلفة، وتحقيق دقة البيانات، وتحسين كفاءة المتابعة والتقييم. ومن أبرز الأدوات التي ستُستَخْدَم:

1. السجل الوطني الموحد، والسجل الاجتماعي كوسائل وقنوات رئيسة لتبادل البيانات بين المؤسسات، وضمان توجيه المساعدات والخدمات للفئات المستحقة بكفاءة.
2. المنصات الرقمية لتتبع تنفيذ البرامج والمبادرات، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الأداء الحكومي.
3. إطار متابعة وتقييم شامل يضم مؤشرات مستجيبة للأولويات والاحتياجات المختلفة للنساء والرجال، ومصنّفة حسب الجنس؛ لضمان قياس الأثر الفعلي للاستراتيجية، ويحدد المسؤوليات والأطر الزمنية بشكل واضح، بالإضافة إلى تقديم تقارير تحليلية دورية تدعم عملية اتخاذ القرار، وتطوير البرامج.

- **وحدة متابعة التنفيذ** ولضمان فعالية التنفيذ واستدامته عبر الحكومات، من الضروري مأسسة وحدة متابعة التنفيذ، وضمان استمرارية عملها دون انقطاع، مع توفير الموارد اللازمة لأداء مهامها بفاعلية، دون تكليفها بمهام أخرى غير متعلقة بالاستراتيجية. كما يتطلب نجاح الإطار المؤسسي تعزيز دور مجالس الإدارة المحلية واللامركزية في التخطيط والتنفيذ، بما يعزز الاستجابة للاحتياجات المحلية، ويضمن تقديم خدمات حماية اجتماعية أكثر قربًا من المجتمع وأكثر تكاملًا وكفاءة.

الجهات الرئيسة المنفذة للبرامج

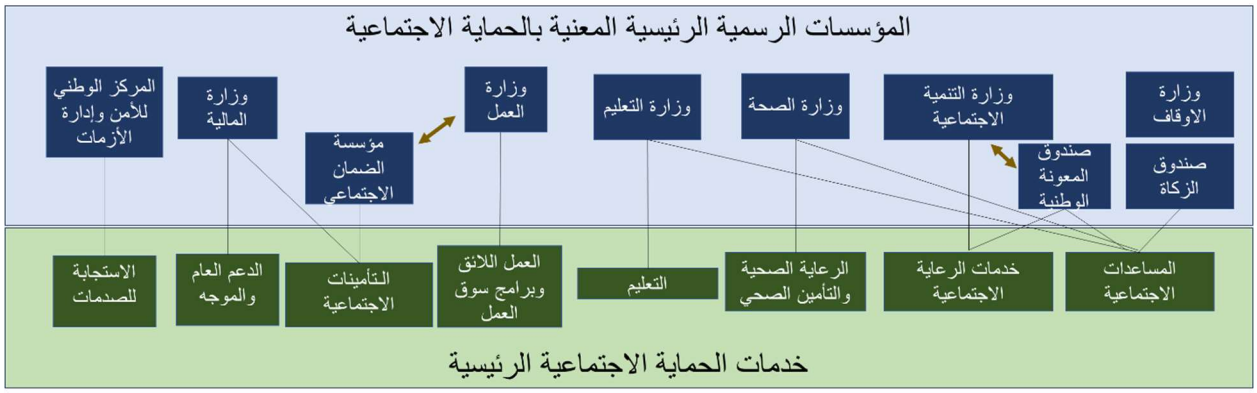

<u>المستوى المالي:</u>

يركّز المستوى المالي على ضمان تخطيط الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2025–2033) وتمويلها وتنفيذها بكفاءة واستدامة. ويهدف هذا المستوى إلى إدارة الموارد المالية بطريقة منسّقة، تستند إلى الأولويات الوطنية والاحتياجات الفعلية للفئات المستهدفة، بما يضمن العدالة في التوزيع والاستدامة في التمويل.

ويسعى هذا المستوى إلى توفير تمويل مستقر ومنصف لبرامج الحماية الاجتماعية، مع تعزيز كفاءة الإنفاق وتحسين آليات تخصيص الموارد المتاحة، كما يركّز على بناء شراكات مالية مبتكرة مع القطاع الخاص، والمجتمعَيْن الدولي والمدني، بهدف توسيع مصادر التمويل وتخفيف العبء عن الخزينة العامة.

تشمل الجهات الفاعلة في هذا المستوى: وزارة المالية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة التنمية الاجتماعية، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، وصندوق المعونة الوطنية، إلى جانب شركاء التمويل الدوليين، مثل البنك الدولي، واليونيسيف، والمانحين الرئيسين للأردن والقطاع الخاص.

وتتضمن المهام الرئيسة للمستوى المالي ما يأتي:

- إعداد وتخصيص الموازنات المخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية ضمن بنود الموازنة العامة للدولة.
- تحليل الفجوات التمويلية وتحديد الاحتياجات المالية على المديَيْن القصير والمتوسط، لتوجيه الموارد بكفاءة.
- تحسين كفاءة الإنفاق العام بتصنيف نفقات الحماية الاجتماعية بدقة، وتتبع أثر التمويل على الفئات المستهدفة.

- تنويع مصادر التمويل، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، والاستفادة من التمويل الخارجي والمساعدات الدولية.
- دمج بنود الحماية الاجتماعية في خطط التمويل الوطنية والتخطيط السنوي، لضمان التزام طويل الأمد.
- تطوير نظام موحد لتقارير الإنفاق الاجتماعي، يُسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد.

ومن بين الأدوات المالية الداعمة لتحقيق هذه الأهداف:

- اعتماد تصنيف دقيق لنفقات الحماية الاجتماعية ضمن الموازنة العامة، لتحديد حجم الاستثمار في كل محور استراتيجي.
- إصدار تقرير سنوي للإنفاق الاجتماعي يوضّح حجم التمويل ومصادر توزيعه حسب البرامج.
- تطوير نظام تتبع مالي إلكتروني يربط بين الجهات المنفذة والممولة؛ لتسهيل الرقابة والتحليل.
- تبنّي برامج تمويل مرنة وموجّهة تدعم الاستجابات السريعة للصدمات والأزمات.

2. الحوكمة وتحديث المنظومة المؤسسية والتشريعية وتمكين الكوادر

يعد هذا الممكّن أساسيًا لتحقيق كفاءة الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية واستدامتها، ويمكن تلخيصه في الشكل الآتي:

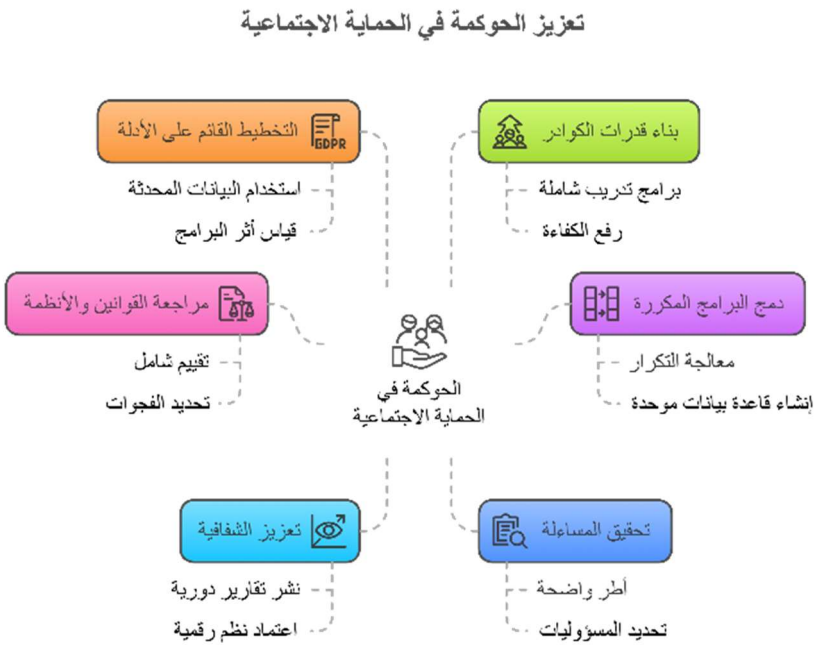

- **مراجعة القوانين والأنظمة:**

  - تقييم شامل للتشريعات المرتبطة بالحماية الاجتماعية لضمان مواءمتها مع أهداف الاستراتيجية، ويكون مستجيبًا للأولويات والاحتياجات المختلفة للنساء والرجال.
  - تحديد الفجوات والتداخلات القانونية بين البرامج المختلفة، والعمل على تعديلها لدمج البرامج المكررة، وتعزيز التكامل.

- **دمج البرامج المكررة:**
  - معالجة التحدي المتمثل في تكرار البرامج الذي يؤدي إلى هدر الموارد وضعف التنسيق.
  - إنشاء قاعدة بيانات موحدة شاملة تشمل جميع فئات المستفيدين لتحديد التداخلات.
  - توحيد البرامج ذات الأهداف المشتركة لضمان الكفاءة واستهداف أفضل للفئات المستحقة.
- **تعزيز الشفافية:**
  - تهدف الحوكمة إلى رفع مستوى الشفافية بنشر تقارير دورية توضح الإنفاق، والنتائج، والتحديات.
  - اعتماد نظم رقمية لإدارة البيانات والمدفوعات وتحليلها لضمان دقة المعلومات المقدمة وموثوقيتها.
  - إنشاء آليات شكاوى ميسرة وفعالة تتيح لجميع فئات المستفيدين الإبلاغ عن المشكلات أو المخاوف.
- **تحقيق المساءلة:**
  - إنشاء أطر واضحة للمساءلة تضمن متابعة أداء الجهات المنفذة للبرامج بشكل دوري.
  - تحديد مسؤوليات الجهات المختلفة لضمان تنفيذ الاستراتيجية بكفاءة وعدالة.
- **التخطيط القائم على الأدلة:**
  - استخدام البيانات المحدثة لاتخاذ قرارات مبنية على تحليل احتياجات واقعي للفئات المستهدفة.
  - قياس أثر البرامج بشكل مستمر لتحسين الأداء، وضمان تحقيق الأهداف.
- **بناء قدرات الكوادر:**
  - تعزيز مهارات العاملين في مجال الحماية الاجتماعية ببرامج تدريب شاملة حول الحوكمة والشفافية.
  - رفع الكفاءة في إدارة الموارد وتحليل البيانات لتحقيق أفضل النتائج.

أهم مبادرات الاستراتيجية المحدثة التي تساهم في تعزيز الحوكمة	
السجل الاجتماعي (نافذة تقديم موحدة)	**تعزيز دور العامل الاجتماعي واتباع نهج إدارة الحالة**
السجل الاجتماعي هو نظام معلوماتي مركزي يعمل على تحسين كفاءة برامج الدعم والمساعدات الاجتماعية وشفافيتها بجمع البيانات المتعلقة بالمستفيدين وتوحيدها. ويهدف السجل إلى إنشاء قاعدة بيانات شاملة ودقيقة تدعم اتخاذ القرارات الفعالة. ويشمل السجل العناصر الآتية:	العامل الاجتماعي هو حلقة الوصل الرئيسة بين جميع فئات المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، والجهات المقدمة للخدمات. يتمثل دوره في تنسيق الخدمات وتكاملها؛ لضمان تلبية احتياجات الأفراد والأسر المختلفة بفعالية وعدالة باتباع نهج إدارة الحالة، فيقوم العامل الاجتماعي بتقييم دقيق لاحتياجات المستفيدين من الجنسين، وتوجيههم نحو الخدمات المناسبة، ومتابعة حالتهم لضمان تحقيق الأثر المطلوب. وتشمل العملية العناصر الآتية:

تنفيذ السجل الاجتماعي وتحسينه: يشمل تصميم النظام، وتطويره، وتحديثه المستمر لضمان شموليته وفعاليته في استهداف الفئات المستحقة من الرجال والنساء.	**التقييم الشامل لاحتياجات المستفيدين من الجنسين**: يقوم العامل الاجتماعي بإجراء تقييم دقيق وشامل لحالة الأفراد والأسر مراعيًا الاحتياجات والأولويات المختلفة بين الرجال والنساء في المراحل العمرية المختلفة، بما يشمل الجوانب المادية والاجتماعية والنفسية، ويساعد هذا التقييم في تحديد الأولويات وتخصيص الموارد والخدمات المناسبة.
استخدام التكنولوجيا وأنظمة البيانات: يعتمد السجل على تقنيات متقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات الكبيرة لضمان دقة البيانات وتكاملها.	**التنسيق بين البرامج والخدمات:** ينسق العامل الاجتماعي بين مختلف برامج المساعدات والخدمات، مثل الدعم النقدي، والرعاية الصحية، والخدمات التعليمية بنهج يكون مفصلًا للاحتياجات والأولويات المحددة وفقاً للمنهجيات المعتمدة، ويضمن هذا التنسيق التكامل بين البرامج، ويقلل من التداخل والازدواجية في تقديم الدعم.
منصة رقمية موحدة للتسجيل والإحالة للحصول على المساعدات والخدمات: توفر هذه المنصات قنوات مبتكرة تسهل على المواطنين التسجيل في البرامج، والاستفادة من الخدمات الاجتماعية بطريقة ميسرة وشفافة.	**التوجيه والإرشاد:** يوفر العامل الاجتماعي معلومات وإرشادات للأسر حول كيفية الوصول إلى الخدمات والاستفادة منها، مع تعزيز قدراتهم على تحقيق الاستقلالية، وتقليل الاعتماد على المساعدات.
	متابعة الأثر وتقييمه: يتابع العامل الاجتماعي تقدم الحالة بشكل مستمر، ويقيّم أثر الخدمات المقدمة لضمان فعاليتها، ويتم تعديل خطط الدعم بناءً على الاحتياجات المتغيرة للمستفيدين من الجنسين حسب أولوياتهم واحتياجاتهم المختلفة.
	التدريب والتأهيل: تدريب العاملين الاجتماعيين على مهارات التقييم، والتنسيق، وإدارة الحالة لضمان كفاءة الأداء، بما في ذلك التعرّف إلى الأولويات والاحتياجات والاعتبارات المختلفة التي تخص كلًا من النساء والرجال، وتحديد كيفية معالجتها، وتوفير أدوات وتقنيات حديثة لدعم دورهم في تقديم خدمات شاملة ومتكاملة.
	استخدام التكنولوجيا: الاعتماد على منصة السجل الاجتماعي الموحد لتسجيل بيانات المستفيدين، وتتبع حالاتهم، وتوثيق الخدمات المقدمة. يتيح استخدام التكنولوجيا توفير الوقت والجهد وتعزيز دقة البيانات.
	زيادة العدد وتحسين التوزيع: توسيع عدد العاملين الاجتماعيين وضمان توزيعهم جغرافيًّا بشكل عادل، خصوصًا في المناطق التي تعاني من ضعف الخدمات، بما فيها المناطق النائية والأطراف.

3. خطط التنفيذ، والمتابعة والتقييم، والاتصال والتواصل

تُعد ملحقات الاستراتيجية المحدثة، بما تشتمل عليه من خطط التنفيذ، والمتابعة والتقييم، والاتصال والتواصل، من أهم الممكّنات التي توفر الأدوات العملية التي من شأنها أن تساهم مساهمة كبيرة في تنفيذ الاستراتيجية المحدثة على أرض الواقع، وتحقيق أهدافها وفق جدول زمني وآليات متابعة واضحة.

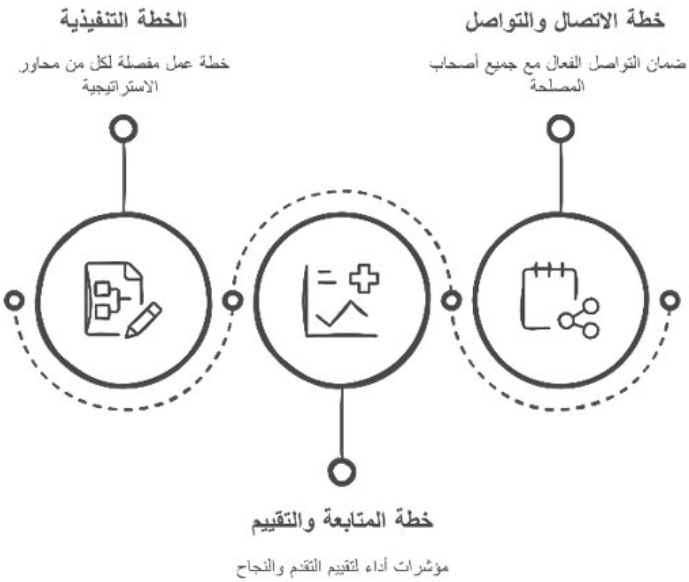

- **الخطة التنفيذية:** تُعَدّ من أهم العناصر التي يتم من خلالها تنفيذ الاستراتيجية وفق نهج تدريجي، يشمل مراحل مختلفة، بدءًا من التحضير والتخطيط وحتى التنفيذ والتوسع.
- **خطة الاتصال والتواصل:** وتهدف هذه الخطة، التي تأخذ بعين الاعتبار المعايير الاجتماعية، إلى تعزيز التواصل الفعّال والمساءلة لدى جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المستفيدون من الاستراتيجية، والجهات المنفذة، والشركاء الدوليّون، وعامة الجمهور. ويتم ذلك باستخدام قنوات اتصال مُتنوعة، مثل وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي، والفعاليات والأنشطة التوعوية واستحداث موقع إلكتروني وطني خاص بالحماية الاجتماعية.
- **خطة المتابعة والتقييم**: يتم من خلالها اعتماد نظام شامل للرصد والتقييم لمتابعة تقدم العمل، وقياس الأداء، وكفاءة البرامج، وضمان التزام جميع الأطراف المعنية بالأهداف المحددة. ويشمل ذلك مؤشرات قياس واضحة وتقارير دورية تساعد في اتخاذ قرارات تصحيحية عند الحاجة.

4. الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني

يؤدّي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني دورًا محوريًّا في دعم برامج الحماية الاجتماعية في الأردن، بما يضمن استدامة النظام، وتعزيز كفاءته، وتوسيع نطاق تغطيته، ولتحقيق هذا الهدف، تركز الاستراتيجية على تعزيز الشراكات مع هذه الجهات بمبادرات مبتكرة ومؤسسية؛ لضمان التكاملية والفاعلية في تقديم الخدمات.

يشمل هذا الممكّن المبادرات والمشاريع الآتية:

- **إنشاء صندوق الحماية والرعاية الاجتماعية:** يمثل صندوق الحماية والرعاية الاجتماعية أداة مالية مبتكرة لتوفير موارد إضافية لدعم برامج الحماية الاجتماعية، ويُدار الصندوق بشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ويهدف الصندوق إلى تمويل المبادرات الاجتماعية بشكل مستدام، مثل دعم الأسر الفقيرة، وتطوير خدمات الرعاية الصحية والتعليمية. بالإضافة إلى أنه يوفر منصة لتنسيق الجهود، وجذب الاستثمارات الاجتماعية من الشركات الكبرى، والمؤسسات المحلية والدولية.
- **تطوير نظام خاص بالمسؤولية المجتمعية للشركات:** الذي يهدف إلى مأسسة مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات، وتعظيم الاستفادة من برامجها، فيتم إنشاء منصة وطنية تجمع مبادرات المسؤولية المجتمعية تحت إطار موحّد؛ لتحقيق التوافق مع أولويات الحماية الاجتماعية الوطنية، ومن ثَمّ تشجيع الشركات على دعم برامج الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة والإدماج الاقتصادي، وتحفيز الشركات على زيادة استثماراتها في المبادرات المجتمعية بحوافز ضريبية.
- **ربط برامج الجمعيات بالسجل الاجتماعي الموحد:** تعزيز التكاملية بين برامج الجمعيات الخيرية، وبرامج الحماية الاجتماعية الحكومية، إذ يتيح الربط تحسين استهداف المستفيدين، وتجنب الازدواجية في تقديم الخدمات، واستخدام البيانات من السجل الاجتماعي لتوجيه موارد الجمعيات بشكل أكثر كفاءة نحو الفئات الأكثر حاجة.
- **تصنيف الجمعيات وبناء قدراتها وفقًا لخدماتها وكفاءتها:** إطلاق مشروع لتصنيف الجمعيات وتقييمها بناءً على نوع الخدمات التي تقدمها وكفاءتها في تقديم هذه الخدمات، وتطوير نظام تقييم شفاف يعتمد على معايير محددة، مثل حجم الأنشطة، وعدد المستفيدين، وجودة الخدمات، ومساعدة الجهات المانحة والحكومة في تحديد الجمعيات الأكثر كفاءة واستحقاقًا للدعم، وتطوير برامج لبناء قدرات الجمعيات المختلفة.
- **تعزيز التعاون بين الجمعيات والمؤسسات الحكومية:** إنشاء شراكات استراتيجية بين الجمعيات والمؤسسات الحكومية لتقديم خدمات متكاملة مدعومة ضمن نظام إدارة الحالة الوطني، وزيادة تقديم الخدمات من المجتمع المدني، وتنظيم ورش عمل ومنصات حوار لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين القطاعين الحكومي والمدني.
- **إطلاق برامج مشتركة بين القطاع الخاص والجمعيات:** تصميم برامج مشتركة تجمع بين تمويل القطاع الخاص وخبرة الجمعيات؛ لتنفيذ مشروعات الحماية الاجتماعية، مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية، مثل التوظيف، ورياض الأطفال، ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.

5. الاستدامة المالية وتعبئة الموارد

تمثل الاستدامة المالية ركيزة أساسية لاستمرار تنفيذ الاستراتيجية على المدى الطويل، إذ تهدف إلى ضمان وجود الموارد المالية الكافية وتوظيفها بكفاءة لتحقيق الأهداف، ولا يزال تمويل نفقات الحماية الاجتماعية يمثل تحديًا رئيسًا في الأردن منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية السابقة، ويعود ذلك إلى الحيز المالي الضيق لدى الحكومة، بالإضافة إلى أولويات الموازنة المتنافسة، وعدم الاستقرار الاقتصادي بين عامي (2020 و2024)، ومن الجدير بالذكر أن الأردن تلقى مستوى متزايدًا من التمويل من الشركاء الدوليين، مما ساهم في زيادة نفقات الحماية الاجتماعية الرئيسة.

يُعد تأمين التمويل المستدام، الذي يُفضل أن يكون من مصادر محلية، أمرًا حاسمًا لتعزيز الاعتماد على الذات، وعدم إضافة أعباء مالية إضافية على الموازنة العامة مما يؤثر سلبًا على إمكانية استدامة برامج الحماية الاجتماعية، بما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي. ويشار إلى أنّ هناك حاجة لإجراء مناقشة رفيعة المستوى بين السلطات المعنية؛ لضمان استدامة تمويل الحماية الاجتماعية في المستقبل، ولدراسة استراتيجيات مختلفة لتعبئة الإيرادات لتمويل نفقات الحماية الاجتماعية.

يشمل هذا الممكّن العناصر الآتية:

- **متطلبات التمويل والميزانية**: يشمل تحديد حجم التمويل المطلوب وتخصيصه بشكل يتناسب مع الأولويات والمراحل الزمنية.
- **التكاليف المتوقعة ومتطلبات الميزانية**: تعتمد الاستراتيجية على تقدير دقيق للتكاليف التشغيلية، والبنية التحتية، والبرامج التنفيذية.
- **الحيز المالي وكفاءة التكلفة**: لا بدّمن تحليل الحيز المالي المتاح ضمن الميزانية العامة للدولة، وضمان توجيه الإنفاق بكفاءة لتحقيق أكبر أثر ممكن.
- **تحليل القدرة المالية وتدابير الكفاءة**: من الضروري دراسة الوضع المالي الحكومي والبحث عن طرق لتحسين إدارة الموارد المالية وضمان استدامتها.
- **استراتيجيات لتعبئة الموارد**: تشمل البحث عن مصادر تمويل متنوعة، مثل الشراكات مع المانحين الدوليين، والاستثمارات المحلية، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في دعم برامج الحماية الاجتماعية.

ومن الضروري النظر بشكل شمولي إلى الممارسات الدولية الفضلى في حشد موارد مالية إضافية وتأمينها؛ لدعم برامج الحماية الاجتماعية، وعلى الرغم من أنَّ هذه الحلول مستقاة من تجارب دولية متنوعة، وقد لا تتوافق جميعها مع سياق الاقتصاد الأردني، فإنّها تُقدم رؤى قيمة حول كيفية قيام الدول المختلفة بتوفير التمويل اللازم لتعزيز برامج الحماية الاجتماعية لديها.

أمثلة دولية لنهج تعبئة الموارد لتمويل نفقات الحماية الاجتماعية	
كوستاريكا، وتايلاند	إعادة تخصيص النفقات العسكرية للصحة الشاملة.
مصر	أنشأت وحدة للعدالة الاقتصادية في وزارة المالية لمراجعة أولويات الإنفاق.
إندونيسيا، وغانا	استخدام دعم الوقود لتطوير برامج الحماية الاجتماعية.
البرازيل	استخدام ضريبة على الأرباح الرأسمالية لتوسيع تغطية الحماية الاجتماعية.
غانا، وليبيريا، وملديف	فرض ضرائب على السياحة.
الأرجنتين، والبرازيل، وتونس، والأوروغواي	توسيع تغطية الضمان الاجتماعي والإيرادات المساهمة في الاشتراكات.
الجزائر، وموريشيوس، وبنما	استكمال إيرادات الضمان الاجتماعي بضرائب عالية على التبغ.
الصين، وإسبانيا	إطلاق اليانصيب لتكملة الإنفاق الاجتماعي.
السلفادور، وغينيا -بيساو	مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة الكبيرة باتخاذ إجراءات صارمة ضد التهرب الضريبي.
جنوب إفريقيا	إصدار سندات بلدية لتمويل الخدمات الأساسية، والبنية التحتية الحضرية لمعالجة الاختلالات المالية.
شيلي، والنرويج، وفنزويلا	استخدام الاحتياطيات المالية لدعم التنمية الاجتماعية.
كولومبيا	إطلاق أول سند للأثر الاجتماعي في البلدان النامية في عام 2017، وهو برنامج مبتكر للشراكة بين القطاعين العام والخاص.
الإكوادور، وأيسلندا، والعراق	نجحت في إعادة التفاوض على الديون، واستخدام الوفر من خدمة الديون للبرامج الاجتماعية.

بالإضافة إلى ما سبق، تعتمد بعض الدول على الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ لتمويل نفقات الحماية الاجتماعية، وتستفيد هذه الشراكات من موارد القطاع الخاص وخبرته وكفاءته، وتساعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص أيضًا على توسيع نطاق التغطية، وتحسين تقديم الخدمات مع تقليل العبء المالي على الحكومة.

أمثلة دولية على نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل نفقات الحماية الاجتماعية	
الهند	من خلال مبادرات، مثل متطلبات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، إذ يجب على الشركات تخصيص جزء من أرباحها لبرامج الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم.
جنوب إفريقيا	تشجع الحكومة الشركات على المشاركة في الحماية الاجتماعية من خلال مبادرات، مثل برنامج التمكين الاقتصادي للسود على نطاق واسع (B-BBEE)، الذي يدعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لفئات محددة من المجتمع.
البرازيل	تستخدم البرازيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص للبنية التحتية والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم؛ ليضمن مساهمة القطاع الخاص في الحماية الاجتماعية.
الفلبين	تركز الفلبين على برامج التأمين الأصغر مع شركات التأمين الخاصة؛ لتوفير منتجات تأمين منخفضة التكلفة للأسر ذات الدخل المنخفض، مما يساهم في زيادة تغطية هذه الفئة تحت منظومة الحماية الاجتماعية.
الولايات المتحدة الأمريكية	لدى الولايات المتحدة برامج مثل الائتمان الضريبي للإسكان لذوي الدخل المنخفض (LIHTC)، إذ يتلقى المستثمرون من القطاع الخاص حوافز ضريبية لتمويل مشاريع الإسكان ميسور التكلفة، مما يدعم الحماية الاجتماعية دعمًا غير مباشر.

التقاطعات الاستراتيجية مع الرؤى الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

يمثل الجدول تقاطعات الاستراتيجية مع الرؤى الوطنية الثلاث: رؤية التحديث الاقتصادي، ورؤية التحديث السياسي، وخطة تطوير القطاع العام، بالإضافة إلى مستوى المخرجات الاستراتيجية. ومن الجدير ذكره أن الاستراتيجية المحدثة تتقاطع مع رؤية التحديث السياسي من ناحية منهجية تطويرها بشكل تشاركي حيث اعتمدت على مشاركة طيف وساعا من المجتمع كالشباب والنساء ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، غير أنها تركز أيضا على تعزيز مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال أهداف الاستراتيجية الكلية، والأهداف الفرعية لبعض المحاور.

المحور والأهداف الاستراتيجية/ الرؤى الوطنية	رؤية التحديث الاقتصادي	خطة تطوير القطاع العام
محور "كرامة"		
أهداف التنمية المستدامة		
المخرج بعيد المدى: أسر فقيرة وهشة قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية	**X**	**X**
المخرجات متوسطة المدى		
برامج مساعدات اجتماعية مستهدفة ومنسقة توفر منافع متنوعة بشكل متكامل	**X**	**X**
برامج مساعدات اجتماعية تعزز رأس المال البشري	**X**	
برامج مساعدات اجتماعية مستجيبة للصدمات	**X**	**X**
محور "تمكين"		

أهداف التنمية المستدامة

المخرج بعيد المدى: مجتمعات ممكّنة اقتصاديًّا واجتماعيًّا، قادرة على الوصول إلى خدمات التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية المتكاملة، والدامجة، وعالية الجودة، والحصول العادل عليها بشكل مستدام.	**X**	**X**
المخرجات متوسطة المدى		
خدمات تعليمية وتدريبية دامجة وذات جودة.	**X**	**X**
خدمات صحية أولية ووقائية مستهدفة عالية الجودة، وتأمين صحي شامل.	**X**	**X**
خدمات رعاية اجتماعية دامجة وفعالة.		**X**
خدمات مرنة ومستجيبة للصدمات.	**X**	**X**
محور "فرصة"		

أهداف التنمية المستدامة

المخرج بعيد المدى: مجتمع منتج وفاعل من خلال سوق عمل نشط وظروف عمل لائقة	**X**	**X**
المخرجات متوسطة المدى		
ضمان اجتماعي مستدام يوفر الحماية الشاملة لجميع العاملين.	**X**	**X**
برامج سوق عمل فعالة تبني مهارات تلبي متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية، وتؤدي إلى فرص عمل مستدامة.	**X**	**X**
ظروف عمل لائقة للجميع.	**X**	**X**
ضمان اجتماعي وسوق عمل قادر على الاستجابة للصدمات	**X**	**X**

الإطار العام للمتابعة والتقييم

لضمان تنفيذ فعّال ذي كفاءة للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدثة، ولتأكيد الشفافية، وتحقيق التزام جميع الشركاء بتحقيق النتائج المرجوة، تم ربط الخريطة الاستراتيجية بسلسلة من المؤشرات المستجيبة للمساواة بين الجنسين القابلة للقياس حسب كل مستوى من المخرجات والأهداف، إذ توفر هذه المؤشرات الأساس اللازم للتقييم الذي سيتم إجراؤه في أثناء تنفيذ الاستراتيجية وبعد الانتهاء من تنفيذها، بالإضافة إلى المتابعة الدورية للتقدم المُحْرَز في مختلف محاورها.

تُعَدّ عملية جمع بيانات المؤشرات وتتبّعها مسؤولية الجهات المعنية بتنفيذ الإجراءات والأنشطة المذكورة في خطة عمل الاستراتيجية، يتم ذلك وفقًا للآلية المتبعة في تتبع البرنامج التنفيذي التنموي، برفع تقارير متابعة دورية إلى وحدة الإنجاز والأداء الحكومي في رئاسة الوزراء؛ لتمكين اللجنة المشرفة على تنفيذ الاستراتيجية من الاطلاع على هذه البيانات، وتقديم ملخص سنوي لمجلس الوزراء عن سير العمل في تنفيذ الاستراتيجية.

حَدَّدَ إطار المتابعة والتقييم دورية القياس المطلوبة للمؤشرات، ومصادر بيانات كل من المؤشرات (من حيث الجهة المالكة للمعلومة أو المسح المستهدف). بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد قيم الأساس وبعض القيم المستهدفة المستجيبة للأولويات والاحتياجات المختلفة بين الرجال والنساء في المراحل العمرية المختلفة، التي استندت إلى القيم المحددة في الخطط التنموية التنفيذية، والاستراتيجيات الوطنية. ومع ذلك، يجب مراجعة القيم المستهدفة عند بدء تنفيذ الاستراتيجية لتحديدها بشكل نهائي، بهدف تحقيق النتائج والسير في المسار الصحيح، ويجب أن يتم هذا العمل بالتزامن مع إعداد الخطة التنموية التنفيذية القادمة، بعد دمج الإجراءات المنصوص عليها في الاستراتيجية.

ستخضع الاستراتيجية لمرحلتين من التقييم، من جهة خارجية محايدة، بإشراف اللجنة المذكورة، وبالاستناد إلى المؤشرات التي تم رصدها في: مرحلة تقييم منتصف المدة (بعد أربع سنوات من التنفيذ)، ومرحلة التقييم النهائي (عند الانتهاء من التنفيذ). ويهدف التقييمان إلى بيان ما تم تحقيقه من النتائج المرجوة والمخطط لها في نهاية كل فترة، وتسليط الضوء على الإنجازات والدروس المستفادة للمراحل اللاحقة.

خريطة مؤشرات الأداء الرئيسة: